



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاديات العمل

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

بعنوان:

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع

العائدات في الجزائر

الأستاذ المشرف

● سدي علي

من إعداد طالبتين:

● بن يمينة نور الهدى

● بادر ميمونة

نوقشت وأجيزت علنا يوم: 2018/06/19

2017م-2018م/1438هـ-1439هـ



شكر وعرفان

قال تعالى: "وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم" سورة إبراهيم (7)
صدق الله العظيم .

إن الحمد لله أولاً صاحب المنة والنعمة الذي وفقني في إنجاز هذا العمل راجية أن يتقبله
مني قبولاً حسناً وينفعني ويغيري به.

ثم بعد ذلك أتقدم بجزيل الشكر والامتنان و أسمى عبارات التقدير والثناء والاحترام إلى:

▪ إلى أستاذي الفاضل "سدي علي" على تفضله بالإشراف على هذا البحث.

كما نتقدم بجزيل لشكر والتقدير للأستاذ بن ربيعة محمد الذي لم يبخل علينا بنصائحه
السديدة في إنجاز هذا البحث .

كل التقدير والعرفان للإدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير كل باسمه.

إهداء

قال الله تعالى "أن اشكر و لو والدك إلى المسير". الآية 14 من سورة لقمان .

إلى والدتي الكريمة حفظها اللهسعدة .

إلى والدي الكريم أطال الله في عمرهسعيد.

إلى زوجي حفظه الله ليعبد الرزاق .

إلى عمي..... محمد

إلى زوجة عمي..... نعيمة

إلى عائلة الثانية عائلة زوجي محمد وخيرة، العالية.

إلى إخوتي الأعمام : خضرة ، تركية ، حديجة ، خيرة ، مباركة ، الهام، عمران، عبد القادر، محمد ، هيثم ، سعيد ، ميلود ،

إلى البراعم : هيام مريم ، أريج ، أنفال ، بثينة. ريتاج ، عيسى .

إلى عائلة زوجي عمر ، عبد الحق ، ألاء نجاة ، مريم ، أمال .

إلى صديقاتي : نور المصدي ، سما ، سعاد ، صفية ، سما ، رقية .

إلى روح ابن خالتي الطاهرة أسكنه الله فسيح جنانه.....محمد تواتية .

إلى جميع عائلة بادر ، شهيلي، قيدرود .

ممنونة
مهمونة



إهداء

مسافة أميال تبدأ بخطواتك تلميذ، كان الوقت فيها طويلا والحلم بطل الرواية دائما وأرواح الخطوات في هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى من قال فيهما الحق "وأخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقتل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا" {الإسراء: 24}.

إلى الذي رباني على الفضيلة وأرشدني إلى طريق النور منذ نعومة أظفري والذي أطال الله في عمره "منظار". إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها، صاحبة القلب الكبير، تحمل في ثنايا نفسها الطيبة والعجب والحنان والعطاء وفاء بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حبيبك والدتي الغالية أطال الله في عمرها "سعيدة".

إلى بسمه فؤادي وعماد حياة إخوتي لعيد، إبراهيم، خالد، إلى من بدونهما لا تحلو الحياة أختي حليمة، آية.

إلى كل أمامي وعماتي وكل من يحمل لقب بن يمينه، أخوالي وخالاتي وكل أولادهم وكل واحد باسمه عائشة بن طاهر، إلى كل من شاءت الأقدار أن تجمعني بهم حدائق الدراسة وتجعل منهم شقيقاتي: زهية، فطيمة، خيرة، أم الخير، هاجر، ياقوتة، سمرة، حيزية، حفيدة زهرة، دنيا، خودة، فتية، سامية، منى}.

إلى كل من حملته ذاكرتي ولم تحمله مذكرتي، إلى كل باحث وطالب علم.

نور الهدى

فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

قائمة المختصرات

مقدمة أ

الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

07	تمهيد
08	المبحث الأول: التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
08	المطلب الأول: نظرة عامة عن المؤسسة الاقتصادية
10	المطلب الثاني: صعوبات ومعايير وضع تعريف مؤسسة الصغيرة والمتوسطة
14	المطلب الثالث: التعاريف المختلفة ل م ص و م
20	المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الكلي
20	المطلب الأول: المؤسسة ص و م و تنمية الصادرات
21	المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناتج الداخلي
23	المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة المدخرات وزيادة الاستثمار
25	المبحث الثالث: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
25	المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسط
27	المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسط
29	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: التدويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

31	تمهيد
32	المبحث الأول: إطار مفاهيمي لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
32	المطلب الأول: تعريف التدويل
34	المطلب الثاني: المقاربات النظرية لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
38	المبحث الثاني: أشكال الولوج إلى الأسواق الدولية
38	المطلب الأول: التصدير
40	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر
42	المطلب الثالث: أشكال التدويل والتعاون الدولي
44	المبحث الثالث: محفزات ومعوقات التدويل
44	المطلب الأول: محفزات التدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
47	المطلب الثاني: معوقات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
51	المطلب الثالث: دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات ص و م في الجزائر
56	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

58	المبحث الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
58	المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية
61	المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط
63	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
65	المبحث الثاني: واقع قطاع الفلاحة والقطاع الصيدلاني في الجزائر
65	المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية.
69	المطلب الثاني: واقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر وبعض القطاعات الأخرى
71	المبحث الثالث: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2010-2017

المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	73
المطلب الثاني: تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال 2010-2015.....	74
المطلب الثالث: تطور قيمة المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول 2016 مقارنة بالسداسي الأول 2017	76
خلاصة الفصل	80
خاتمة	82
قائمة المصادر والمراجع.....	86

ملخص

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
17	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري	01-01
22	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام	02-01
22	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب القطاع	03-01
37	الكفاءات والخبرات التنظيمية داخل المؤسسة	01-02
59	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية	01-03
62	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على قطاعات النشاط	02-03
64	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03-03
67	الإنتاج الفلاحي في الجزائر	04-03
69	عدد المؤسسات الناشطة في النمر لسنة 2015	05-03
73	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	06-03
74	تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2015	07-03
75	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال السنة 2013 - 2014	08-03
76	قيمة المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول 2016 مقارنة بالسداسي الأول 2017	09-03
78	صادرات قطاع الزجاج	10-03
79	صادرات قطاع الصيدلاني	11-03

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
35	مراحل الإبداع	01-02
37	نظرية الموارد	02-02
37	تفسير نظرية الموارد الاقتصادية لعملية التدويل	03-02
60	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	01-03
61	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	02-03
63	توزيع م ص م الخاصة على قطاعات النشاط	03-03
65	التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	04-03
77	المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول 64 مقارنة بالسداسي الأول 2017	05-03

قائمة المختصرات:

المختصر	المعنى
ص	صفحة
م ص م	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مقدمة

لقد شهدت معظم دول العالم عدة تطورات في النشاط الاقتصادي وكذلك من أجل تحقيق التنمية الشاملة في ظل التوجهات الدولية لعملة الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الانفتاح بين الأسواق وإطلاق حرية المنافسة، حيث إعتد الإلتجاه الحديث في التنمية الاقتصادية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لما لها من دور في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادية فأصبح الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الهام الذي تلعبه التنمية لإقتصادية بصفة عامة في القطاع الصناعي بصفة خاصة زيادة عن ما تتمتع به من الخصائص ومميزات إقتصادية واجتماعية تسمح لها من اتاحة فرص عمل وزيادة القيمة المضافة، وذلك من خلال تنمية الصادرات وهو المشكل الذي يعاني منه العديد من الدول النامية التي لها عجز في ميزان مدفوعاتها نظرا لنقص الصادرات.

فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمتع بمرونة في قلة رأس مال تأسيسها مما يجعلها تتأقلم مع برامج الانتاج من أجل مواجهة احتياجات الأسواق الخارجية، واكتسابها للتصدير، وكذلك القدرة على تحقيق تغطية احتياجات اسواقها، لذا وجب على الدول النامية محاكاة التحولات الاقتصادية الجارية في المؤسسات الدول المتطورة.

إذ فرض عليها تدويل نشاط مؤسساتها وذلك لتوفير فرص افضل للتوغل في الأسواق العالمية وهذا الأخير يؤدي الى تنوع صادرات وهو ما يستوجب جملة من التدابير و الإجراءات التي من شأنها تشجيع استمرارها لذا وجب على الجزائر تغيير مداخلها وسلك منهج اقتصادي للقطاع المؤسساتي وذلك من خلال إطلاع على التجارب العالمية في تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن هذا المنطلق نطرح الاشكالية التالية:

✓ إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنوع مداخلها عن طريق

تدويل أنشطته؟

ومن خلال لإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالي:

1- ما خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هو الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية؟

2- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوليا؟

3- كيف تتم عملية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

4- ما هو واقع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خارج قطاع المحروقات؟

فرضيات البحث:

قصد الإجابة على الأسئلة السابقة سننطلق من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: المؤسسات الصغيرة مجموعة من الخصائص التي تأهلها للدفع بعجلة التنمية وبذلك تساهم في الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة وتحقيق الأهداف المرجوة.

الفرضية الثانية: مرت الأنظمة الاقتصادية بتحولات وتطورات عديدة خاصة في السنوات الأخيرة مما نتج عنها إبرام اتفاقيات وتعاقبات بين الدول والاتحادات الدولية وهو ما دفع بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بانتهاج عملية تدويل أنشطتها للدخول في الأسواق الخارجية.

الفرضية الثالثة: تلعب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بتنوع الإنتاج والمنتجات المصدرة.

أهمية البحث:

يمكن أن نستخلص أهمية البحث في النقاط التالية.

1- تتسم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبيرة باعتبارها النواة الأساسية في أي اقتصاد كما أنها تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية حيث أصبح تأهيلها أمرا ملحا في ظل العولمة وتزايد حدة المنافسة نظرا لتحرير التجارة الخارجية.

2- الدور الذي تلعبه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3- مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث من جراء تراجع أسعار النفط وخاصة في الجزائر باعتمادها الشبه الكلي على الصادرات النفطية.

أهداف البحث:

وهو ما يمكن ان تجسده النقاط الموالية

1- محاولة إظهار دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع انتاجية الدول وتنويع صادراتها بالإضافة إلى الدفع بعجلة النمو الاقتصادي.

2- التعريف بأهمية عملية تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودراسة محفزاتها ومعوقاتها.

3- ابراز اسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر وذلك من خلال مساهمتها في تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات.

4- اكتشاف التركيز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات بغية معرفة ما يؤثر على توزيعها من أجل العمل على تنويع أسواقها

أسباب اختيار الموضوع:

1- الاهتمام الكبير الذي عنيت به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الحكومة الجزائرية خاصة في الآونة الاخيرة من أجل تدعيم هذا النوع من المؤسسات.

2- لأن المواضيع التي بصدد تتحدث عن النمو والتنمية بالجزائر من المواضيع الحساسة جدا فهي تعنى بالاهتمام واسع وتعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين خاصة في مجال العلوم الاقتصادية و يخصص لها حيز واسع من الدراسات الأكاديمية والبحوث التطبيقية.

4- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع وتسليط الضوء عليه من أجل توعية القائمين على إدراج السياسات الاقتصادية في الدولة الجزائرية على التشديد على سياسة ترقية وتطوير صادرات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

الدراسات السابقة:

تم تناول موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل دراسات وهي:

1- شوقي جبار، حمزة العوادي، 2013 تدويل المؤسسات الصغيرة الجزائرية وفرص ونجاح ومخاطر الفشل مجلة أداء.

تطرت هذه الدراسة إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بتدويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وكذا الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني في اقتحام الأسواق الدولية، وكذا المحفزات والمعوقات التي تواجهه تدويل أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- الطيف عبد الكريم، 2003 واقع وأفاق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات، مذكرة ماجستير، في التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

3- سدي علي، صادات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية: أي تتوافق مع المزايا النسبية، جامعة ابن خلدون، حيث تطرق في هذا المقال إلى تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعملية تصدير منتجاتها بالإضافة إلى الميزة النسبية الظاهرة.

صعوبات البحث:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث فيما يلي:

1- نقص المراجع التي تتناول هذا الموضوع لذا قمنا بالاعتماد على الملتقيات والأيام الدراسية.

2- اختلال والتضارب بين الأرقام الحقيقية والإحصائيات حيث تزيد هذه الحالة من صعوبة وضع بحث متوازن ومتكامل.

3- صعوبة القيام بدراسة ميدانية أو تطبيقية حول عينة الدراسة بسبب انها تتطلب التنقل إلى مختلف الولايات التي تتواجد بها هذه المؤسسات.

4- صعوبة الحصول على الإحصائيات الأخيرة.

5- قصر الوقت منعنا من الإلمام بجميع جوانب موضوع الدراسة.

المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة، اعتمدنا المنهج الوصفي كمنهج رئيسي وذلك فيما يتعلق بوصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المنهج التحليلي وذلك من خلال دراسة الإحصائيات المتعلقة بتطور المؤسسات ومساهمتها في التنمية وتحليل هذه الإحصائيات.

حدود البحث:

حيث تحددت الدراسة بـ:

1-الحدود المكانية: تضمن هذا البحث دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في الجزائر.

2-الحدود الزمنية: لقد ركزنا في هذه الدراسة على تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2017/2010 بحسب توفر الإحصائيات حيث تعذر علينا التقييد بهذه الفترة بسبب غياب المعلومات

هيكل البحث:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تناولنا في الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قسم هو بدوره إلى ثلاثة مباحث واحتوى الأول على ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما الثاني فقد تناول أهمية المؤسسات في الاقتصاد الكلي أما المبحث الثالث فقد ضم أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما الفصل الثاني فقد تناول سياسة تدويل نشاط المؤسسة وقسم هذا الأخير إلى ثلاثة مباحث الأول عالج مفهوم التدويل والثاني المقاربات النظرية أما الثالث فقد تحدثنا عن معوقات ومحفزات عملية التدويل.

أما الفصل الثالث فقد تناول دراسة تطبيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث الأول تضمن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال 2016/2010 والثاني واقع القطاع الفلاحي والصيدلاني في الجزائر أما الثالث فتناول صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تعد عملية تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أولويات الهامة في اقتصاديات الدول سواء النامية أو المتقدمة منها، وذلك لما تحظى به من العديد من المزايا، إذ لقيت اهتماما بالغا من طرف العديد من المنظمات العالمية والباحثين الاقتصاديين لما لها من دور هام في رفع بالاقتصاد الوطني، وهذا ما سيتم معالجته في هذا الفصل خلال مباحثه الثلاث التالية.

المبحث الأول: التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الكلي.

المبحث الثالث: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط.

لقد ظهرت الدراسات أنه من الصعب إيجاد تعريف شامل وموحد لتعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيث أن هناك أكثر من خمسين تعريف لمؤسسة الصغيرة والمتوسطة فا التعريف يكون أما معتمدا بنص قانوني كما هو الحال في الجزائر أو بحسب رأس المال أو ادريا وهناك تعاريف متفق عليها من طرف المنظمات دولية.

وستتطرق في دراستنا إلى الصعوبات تحديد مفهوم موحد لهذه المؤسسات.

مع الأخذ بعين الاعتبار إلى المعايير التي تحدد هذا التعريف، ثم نذكر التعاريف المطبقة في بعض البلدان المصنعة و النامية والتعريف المعتمد في الجزائر.

المطلب الأول: نظرة عامة عن المؤسسة الاقتصادية.

لقد اختلف آراء الاقتصاديين حول تعريف المؤسسة، بحيث كل منها يتركز على عناصر المكونة لها وطبيعة نشاطها، وسنقدم التعريف التالي:

أولا: تعريف المؤسسات الاقتصادية:

هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه منح عوامل الإنتاج من اجل إنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع الأعوان الاقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي يوجد فيه، وتبعاً لحجم ونوع النشاط¹.

وينظم مفهوم المؤسسات على ثلاث أجزاء مترابطة هي:

- القيود الرسمية: تتمثل في القوانين والتشريعات وما إليها؛

- القيود غير رسمية: تتمثل في التقاليد والأعراف والعادات؛

- تفاعل القيود السابقة: تتمثل في تسيير طريقة تعامل الناس في المجتمع².

¹ - سمية طالب، دور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني البيئية المؤسساتية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الملحق الجامعية مغنية، سنة 2006، ص 03.

² - عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ب ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 126.

ثانياً-تصنيف المؤسسات الاقتصادية: حيث تصنف المؤسسة حسب معايير مختلفة وهي:

1- معيار الشكل القانوني: وهي مؤسسة تتمتع بشخصية اعتبارية واستقلالها المالي، وهي تعمل ضمن قانون الدولة العامة وتعود ملكيتها للدولة وتتكون من:

1-1- المؤسسة الفردية: وهي مؤسسة تعود ملكيتها للفرد واحد؛

1-2- مؤسسة الشركات: وهي مؤسسات تعود ملكيتها لشخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو عمل لاقتسام ما قد ينشئ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة وتنقسم الشركات بشكل عام إلى ثلاثة أقسام هي:

أ- شركات الأشخاص كشركات التضامن؛

ب- شركات التوصية البسيطة؛

ج- شركات ذات المسؤولية المحدودة.

2- حسب معيار طبيعة الملكية: وتنقسم إلى:

1-2- المؤسسة الخاصة: وهي مؤسسة تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد لشركات الأموال والأشخاص؛

2-2- المؤسسة المختلطة: وهي مؤسسة تعود ملكيتها بصورة مشتركة للدولة والأشخاص؛

2-3- المؤسسة العمومية: وهي مؤسسة تعود ملكيتها للدولة.

3- حسب معيار طبيعة النشاط: ويمكن تصنيفها إلى:

1-3- أما المؤسسة الصناعية وتنقسم بدورها إلى:

أ- مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الإستراتيجية؛

ب- مؤسسات الصناعات التحويلية.

2-3- المؤسسات الفلاحية: وهي مؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو إصلاحها وهي تقوم بإنتاج ثلاثة أنواع وهو الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي؛

3-3- المؤسسات التجارية: كالأتي تهتم بنشاط التجاري كمؤسسات البيع بالجملة؛

3-4- المؤسسات المالية: تقوم بالعمليات المالية مثل: البنوك؛

3-5- المؤسسات الخدمائية: وهي تقدم خدمات معينة مثل: النقل.

4- حسب معيار الحجم: يعد حجم المؤسسة من العناصر التي غالبا ما ترتب على أساسها المؤسسات، وذلك عن طريق مجموعة من المؤشرات مثل حجم الأرض ورأس المال، العمل ورقم الأعمال والقيمة المضافة، وهذه المؤسسات هي:

4-1- مؤسسة مصغر؛

4-2- مؤسسة الصغيرة والمتوسطة؛

4-3- مؤسسة كبيرة

المطلب الثاني: صعوبات ومعايير وضع تعريف لمؤسسة الصغيرة والمتوسطة

اختلفت التعاريف المطروحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى باختلاف اهتماماتها، قدراتها، ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

فالمؤسسات التي تعتبر صغيرة في دولة متقدمة قد تعتبر كبيرة في دولة نامية وقد يكون الاختلاف في تغيير حجم المؤسسة حسب مرحلة النمو داخل دولة واحدة وعلى ضوء هذا نجد أن هناك العديد من العوامل التي تتحكم في إيجاد وضع شامل وموحد لهذه المؤسسات نتطرق إلى أهم هذه العوامل أولا: العوامل التي تتحكم في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ونذكر منها:

1 العوامل الاقتصادية: ومن بين القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف موحد لهذه المؤسسات وهي:

1-1- التباين في النمو الاقتصادي:

اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية يعكس الذي وصلت إليه كل دولة، وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية، فالمؤسسة الصغيرة غي اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في الدول النامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية و النقدية والاجتماعية.

1-2-تنوع النشاط الاقتصادي:

عند المقارنة بين المؤسسات لفروع مختلفة نجد أن بعض قطاعات النشاط تتميز بكثافة رأس مالها أقل من قطاعات أخرى، وبالتالي يقل عنصر العمل بها، على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر كمؤسسة كبيرة في قطاع النسيج، في حين تصنف كمؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي إيجاد تعريف واحد ل م ص م يقوم على أساس عدد العمال¹.

1-3-تعدد فروع النشاط الاقتصادي:

تختلف كل مؤسسة حسب الفروع النشاط الذي تنتمي إليه، مثل ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات؛ الصناعية الإستراتيجية ومؤسسات الصناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية، من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج؛ والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته، ولذ تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلب نشاطها، فالمؤسسة ص و م تنشط في صناعة السيارات تختلف من مؤسسة إلى أخرى عن الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

2 - العوامل السياسية: تتمثل في مدى اهتمام السلطات بهذا القطاع ويظهر ذلك خاصة عندما تريد الدولة توجيه هذا القطاع ومساعدته وترقيته، فتعيين الحدود التي على أساسها يتم التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من المؤسسات وهذه الحدود تتغير من بلد إلى آخر.

تتمثل في مستوى الاندماج بين المؤسسات بذاتها وحيث ما تكون المؤسسة في بلد أكثر اندماجا، فان مجموع إنتاج الوحدات المشكلة في مؤسسة واحدة يجعل منها كبيرة، إما وإذا كانت هذه الوحدات متجزئة فان كل وحدة تشكل مؤسسة صغيرة أو متوسطة بحد ذاتها.²

ثانيا: تعدد مصطلحات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ - يوسف قريشي، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 35.

² - سهيلة مداني، بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2012 - 2013، ص ص 3-6.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع صادفتنا عدة مصطلحات الدالة على هذه المؤسسات منها المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم أو منشأة الأعمال الصغيرة والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر. ففي الجزائر قد يستعمل مصطلح المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي يرمز له ب:

والتي من ضمنها المؤسسات المصغرة. Pmi-pme

ثالثا: تعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من المعروف إن إعطاء تعريف لأي متغير أو تحديد إبعاد ظاهرة ما يبقى خاضعا للظروف والبيئة التي تظهر وتتطور فيها هذه الظاهرة، لذ فإن إعطاء تعريف دقيق وموحد للمؤسسات ص و م أمرا خاضعا لعوامل البيئة التي تنشئ فيها هذه المؤسسات وخاصتنا البيئة الاقتصادية.¹ وهي كالآتي:

1:المعايير الكمية: من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد فيه:

1-1- معيار رأس المال: يعتبر هذا المعيار من أهم معايير التصنيف لأنه يعكس الطاقة الإنتاجية والاستثمارية، إلا انه يبقى مختلف من دولة إلى أخرى فمثلا يحدد سقف رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الكويت 600000 دولار أمريكي في حين يتراوح بين 25000-200000 دولار في بعض الدول الآسيوية كالصين، الهند، الفلبين وكوريا ويصل إلى حدود 700000 دولار في الدول المتقدمة.

1-2- معيار حجم الموجودات: إنما تمتلكه المؤسسة من أصول ثابتة إلا أن هذا المعيار تشوبه بعض النقائص ذلك أن أكبر حجم مبيعات المؤسسة أو ارتفاع رقم أعمالها قد يكون مراده إلى ارتفاع الأسعار وليس لعدد الوحدات المباعة (رقم الأعمال=عدد الوحدات المباعة*السعر)، وبما أن السعر عادة ما تحدده قوى خارجية عن المؤسسة يبقى تحقيق أرقام كبيرة كذلك بفعل قوى خارجة عن المؤسسة لذا يتجه المحللون إلى رقم المبيعات القياسي أي يأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار عوضا عن رقم الأعمال الاسمي.

1-3- معيار العمالة: من أكثر المعايير استعمالا وذلك:

أ- بساطة الاستخدام أو التطبيق؛

¹ - يوسف فريشي، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

ب- سهولة الحصول على المعلومات؛

ج- الثبات النسبي.

غير أن هو الآخر يبقى مختلف من دولة إلى أخرى، فمثلا في الدول الصناعية فإن المؤسسة الصغيرة تضم 500 عامل على الأقل وفي الدول النامية هي المؤسسات التي تضم من 20 إلى 100 عامل وحتى أقل.

معيار معامل رأس المال هذا الأخير جاء للمزج بين معيار العمل ورأس المال، لتفادي النقص الذي يمكن أن يسببه كل من المعايير لذا فهو يعتبر معيار مزدوج¹.

2- معيار النوعية:

جاءت المعايير النوعية كتكملة للمعايير الكمية حيث أخذت خصائص من شأنها التمييز بين أنواع المؤسسات الاقتصادية، وترتكز هذه الخصائص على نماذج التسيير وطبيعة النشاط وكذا هيكل التنظيم، وفي هذا المجال تعتبر لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بآء تمام عملية تغطية رأس المال من خلال شخص واحد أو أشخاص معدودين، وان الإدارة تتم عادة بواسطة مالك رأس المال، حيث المجال الجغرافي لعمل هذه المؤسسات يتم في منطقة محلية واحدة .

تأخذ معايير النوعية العديد الفروقات الخاصة، سواء تعلق بالمؤسسة نفسها إما بالمعيار القانوني أو المعيار معيار فرع النشاط أو التقنية المستخدمة، ويمكن أن تصنف المؤسسات حسب طبيعة العامل البشري فيها، الهيكل التنظيمي وحجم السوق وطبيعة الملكية، ويرى في هذا الصدد

" إن تصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة باستخدام "M.Marchesnay" المعايير النوعية عملية معقدة، وحددها الباحث في أربعة مجموعات أساسية وهي كالتالي:

1-2- طبيعة الملكية؛

2-2- اختلاف الاستراتيجيات؛

2-3- طرق إدارة البحث؛

¹ - خبابة عبد الله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة، ب ط، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر 2013، ص ص 13-14.

2-4- التطوير وحجم السوق.

3- المعيار التنظيمي: في نهاية الستينات من القرن الماضي، حاولت نتائج أعمال مدرسة أستون التعامل مع الفكرة التي محتواها إن حجم المنظمة يمثل عاملا جوهريا محدد لهيكل التنظيمي.

تصنف المؤسسة بأنها صغيرة أو متوسطة وفقا لهذا المعيار، إذ اتسمت بخاصيتين أو أكثر من الخواص

التالية:

أ- الجمع بين الملكية والإدارة؛

ب- قلة رأس المال؛

ج- ضيق نطاق الإنتاج وتركزه في السلعة أو خدمة محددة؛

د- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛

هـ- المحلية إلى حد كبير؛

و- الاعتماد وبشكل كبير على المصادر المحلية للتمويل.

4- معيار حصة المؤسسة في السوق: منتجات المؤسسة أو خدماتها موجهة للأسواق، حيث يعتبر السوق الاستهلاكي لمنتجات المؤسسة من بين المحددات لحجمها، باعتماد على حصة المؤسسة من السوق، وعادة ما تكون حصة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في السوق محددة نسبيا، مقارنة بالمؤسسات الكبرى.

5- معيار الاستقلالية: أن تكون المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مستقلة بنسبة معينة في ذمتها المالية، ويعود تحديد نسبة الاستقلالية إلى كل دولة أو منظمة اقتصادية.

المطلب الثالث: التعاريف المختلفة ل م ص و م.

ظهرت بعض الدراسات التي أجريت عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجوز خمسون من التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المشاريع، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف معتمدا إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريف إداري مثل ألمانيا الغربية وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية.

نذكر منها ما يلي:

أولاً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعض الدول:

- 1- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** يعرف الاتحاد الأوروبي ممثلاً في اللجنة الأوروبية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها "مؤسسات مستقلة تأخذ أي شكل قانوني "تتمارس مشاط اقتصادي" نشغل نشاطا اقتصاديا تشغل على الأكثر 250 شخصا' لا يتجاوز رقم اعملها 50 مليون أو مجموع ميزانيتها 47 مليون يورو¹.
- 2- **الولايات المتحدة الأمريكية:** حسب قانون المنشاة الصغيرة عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة ولا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، وتعتبر المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل.
- 3- **تعريف فرنسا:** تعد مؤسسة صغيرة أو المتوسطة كل مؤسسة تشغل اقل من 500 عامل ورأس مال متضمن الاحتياطات اقل من 5 مليون فرنك فرنسي².
- 4- **تعريف اليابان ل م ص م:** عرفت حسب القانون الأساسي حول المؤسسات ص و م لعام 1963 معياري رأس المال واليد العاملة فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل³.
- 5- **تعريف الهند للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على انه أتللك المؤسسات التي تشغل اقل من 50 عامل لو لم تستخدم الآلة، أو اقل من 100 عامل لو لم تستخدم الآلة، ولم تتجاوز أصولها الرأس مالية 500000 روبية، وقد تم الاعتماد في هذا التعريف على المعيار الكمي والذي يتمثل في قيمة الأصول الرأس المالية الثابتة، وذلك بهدف فرص عمل أكثر دون أن يترتب على ذلك زيادة في رأس المال المستثمر⁴.

¹ - ميساء حبيب سليمان، سمير العبادي. المشروعات الصغيرة وأثارها التنموي، ب ط، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 18.

² - يوسف قريشي، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره ص 39

³ - قدور جيلالي، دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في إرساء التنمية الشاملة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن خلدون، تيارت، 2016، ص 12،

⁴ - فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، ب ط، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 2005، ص 54.

6-تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أخذ المشرع الجزائري بالمعايير الأوروبية في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك التي تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار أما المؤسسات المتوسطة فعرفها على أنها تلك التي توظف 50 الى 250 عامل ويكون رقم أعمالها بين 200 مليون و2 مليار دينار جزائري أو تكون إجمالي حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون دينار جزائري¹

إلا أن الشيء الملاحظ من هذا التعريف للمشرع الجزائري هو إهمال الجانب مهم تمثل في العمالة تبعا لحجم المؤسسة واستخداماتها التكنولوجية والمعرفية، واهتماماتها فقط بحجم العمالة المطلوب واستخدامها؛

حيث يتلخص في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتمدت فيه الجزائر على معيار عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث عرفتها هي مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من 10 الى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي 2 مليار دج أو أن إيراداتها السنوية اقل من 500 مليون دج.

-تستوفي معايير الاستقلالية

¹ - بغداد بنين، عبد الحق بو قفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص و م في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05_06-2013، ص3.

ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري

الصف	عدد الإجراء	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مؤسسة مصغرة	9-1	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	49-10	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	250-50	من 200 مليون إلى 2 مليار دج	من 100 مليون دج إلى 500 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على القانون التوجيهي رقم 01-18 الصادر سنة 2001

وقد جاء في تعريف آخر ل م ص وهذا في القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام

1438 الموافق 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حسب المادة 5: تعرف م ص و م مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات:

-تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين شخصا؛

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية

مليار (1) دينار جزائري؛

-تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة ثلاثة أدناه؛

يقصد في مفهوم هذا القانون ما يأتي:

1-الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين

الإجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات

العمل السنوي.

السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط، هي تلك المتعلقة بأخر نشاط

محاسبي مقفل.

2-الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بأخر نشاط مقفل

مدة اثني عشر (12) شهرا.

3- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو

مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة¹.

-مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

لقد ظهرت غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد الاستقلال وعرفت تطورا بطيئا وذلك لافتقارها للهياكل القاعدية والبيئة الفوقية ودعم اكتسابها للخبرة التاريخية وعلى العموم فقد مرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالمراحل التالية.

-المرحلة الأولى: ما بعد الاستقلال 1962-1984.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال حرة من التعديلات ضمن القوانين المتعلقة بالاستثمارات والاستثمارات الاجنبية تحديدا، فكانت خطة التنمية آنذاك لم تعرف انفتاحا تجاه الاستثمار الخاص الوطني، بحيث كانت مشاريع التنمية تھدد الدولة، ذلك وانه بعد الاستقلال مباشرة أقرت الحكومة بأول قانون يتعلق بجرية الاستثمار وهو القانون رقم 63/277 الصادر بتاريخ 26 يوليو 1962، حيث نصت المادة الثالثة على ما يلي، إن حرية الاستثمار معترف به للأشخاص الطبيعيين والمعنونين الأجانب وذلك حسب الإجراءات النظام العام، واستنادا للمستثمرين الوطنيين.

إن وجود المؤسسات الصغيرة في الجزائر يعود الى مراحل الاستقلال بحيث وجدت العديد من الوحدات الصناعية كان اغلبها صغير الحجم، إلا أن هذه المؤسسات خضعت بنسبة كبيرة منها لتأميم كما تم تھمسيها مع انطلاق وتنفيذ إستراتيجية التنمية لعام 1967 وذلك بتحديد مجال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وكانت الدولة قد أشرفت عن طريق مؤسساتها على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-المرحلة الثانية من 1984-1994:

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية /العدد 02- 12 ربيع الثاني عام 1438 هـ -11 يناير سنة 2017.

صدرت العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة والخاصة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار أو القوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية ونتيجة لزيادة حاجة الجزائر للمساعدات الانتمائية من المؤسسات النقدية والمالية .
الدولية أصدرت بعض القوانين التي كانت تمثل بداية التوجه نحو اقتصاد مفتوح وشهدت هذه الفترة تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة¹.

-المرحلة الثالثة: 1994-2003

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من الاقتصاد إداري إلى اقتصاد انفتاح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى (01/01/1994-31/05/1995) وتطبيق برنامج تصحيح هيكلي المتوسط المدى الذي يغطي فترة 31 مارس-1995 إلى 01 افريل 1998 وعقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي بسنة 1998 لمدة سنتين، وأتاحت هذه العلاقة هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية بعقد اتفاق إعادة جدولة جزء من الديون الجزائرية وإعادة هيكلة بعضها الآخر، وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خصخصة الكثير من المؤسسات العامة، وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض أنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح، الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الاجراءت لاحتواء الآثار السلبية وتفعيله الجوانب الايجابية التي تساعد على تطوير المؤسسات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل الاقتصادي او المنظومة القانونية لتطوير الاستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الأمر رقم 01/03 الصادر في 20 أوت 2001)، (القانون التوجيهي رقم 01/18 الصادر بتاريخ 12/12/2001) المراسيم الصادرة سنة 2003 المتعلقة بالشاتل ومراكز التسهيل وغيرها، المراسيم الصادرة فيديسمبر 2003 المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأشكال الدعم والاستفادة في الإطار الإلية الجديدة (المراسيم الرئاسية والتنفيذية في جانفي 2004)².

¹ - بومدين اونان وآخرون، اثر الإصلاحات المصرفية والمالية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ملتقى بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان يومي 24/25، نوفمبر 2014، ص: 5.

² - صالح صالحي، أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 03، 2004، ص 28.

المبحث الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد الكلي.

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في اقتصاديات البلدان النامية بما فيها الصناعية، حيث تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في كافة البلدان.

حيث أنها تحض باهتمام كبير من قبل دول العالم كافة وذلك بسبب الدور المحوري الذي تلعبه في اقتصاديات هذه الدول متقدمة كانت أم المتخلفة، وتعتبر إحدى الركائز المعول عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية في دول النامية وتعزيز مسار النمو في بلدان السائرة في طريق النمو والمتطورة من جهة أخرى.

المطلب الأول: المؤسسة ص و م و تنمية الصادرات.

تعتبر تنمية الصادرات قضية معظم الدول النامية التي تعاني من عجز كبير ومتزايد في ميزان مدفوعاتها وبصفة خاصة في ميزان التجاري، نظرا لكون التصدير ظل حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة كون الاستثمارات التي كانت معدة لإنشاء شركات تجارية كانت مرتبطة بشكل كبير بالسوق العالمية .

إضافة إلى انه لم يكن يسمح حينها عمليا إلا وجود مؤسسات كبيرة الحجم، ولكن الواقع اثبت أن الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا تساعد على التصدير من بينها:

1-القدرة على التأقلم والمرونة: حيث إن قدرة هيكل المؤسسات الصناعية م ص و م على التأقلم مع برامج إنتاجه المواجهة احتياجاتها للأسواق الخارجية، نظرا لما تتمتع به من مرونة تتمثل في ثلة رأس مالها المستثمرة، ومن ثم الندرة على تلبية احتياجات أسواقها واكتساب أسواق خارجية للتصدير

2-التخصص: إن التخصص في مجال إنتاجي واحد بشكل المعيار الأفضل لنجاح وانفتاح المؤسسات ص و م على الأسواق الدولية.

3-التجديد: إن مرونة المؤسسات ص و م تتجلى أساسا في التأقلم مع المستجدات والتغيرات السريعة في رغبات المستهلكين وتوقعاتهم وواقع المنافسين في السوق.

تؤدي المؤسسات ص و م دورا هاما في التصدير بشكل مباشر أو غير مباشر بالنظر إلى تجارة بعض الدول في هذا المجال، فدولة سويسرة مثلا تعتمد إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية الساعات الأديوية وغيرها وقد استطاعت هذه الصناعات غزو بعض الأسواق العالمية، أما في هونغكونغ

فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في المؤسسات الصغيرة حوالي 50/ من صادراتها، وفي كوريا الجنوبية يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المؤسسات الصغيرة 35/ من إجمالي صادرات البلاد.

عقدت مجموعة العمل الخاصة بترقية الصادرات خارج المحروقات أربع اجتماعات وخلصت إلى 62 توصية والتي تم الموافقة عليها خلال اجتماع الثلاثية المنعقد بتاريخ 01-01-2011 وسيتم تنفيذها تدريجياً، يتعلق الأمر بتمديد فترة جلب عائدات الصادرات¹.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنتائج الداخلي

يتضح دور المؤسسة ص و م في الناتج الداخلي من خلال رفع مستوى التوظيف للعنصر العمل، الذي هو ابرز عناصر الإنتاج وبالتالي الرفع من المستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل الذي يوجه للاستهلاك مباشر من الأسواق، أما بالنسبة للجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في المشاريع الصغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار، كما أن المؤسسات ص و م تساعد في رفع معادلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها²، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خلال الفترة 2001-2010.

¹ - بوشرف جيلالي، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات ص و م في بناء الاقتصاد، مجلة الإستراتيجية التنموية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، العدد 06، 2012، ص: 194

² - روفية بقور، دور المؤسسات ص و م في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري-مذكرة الماستر- في العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2015/2016 ص45

جدول رقم (1-02): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام

قطاع النشاط	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القطاع الخاص	1560.2	1679.1	1884.2	2146.75	2364.5	2740.6	3153.77	3551.33	4162.2	4681.68
القطاع العام	481.5	505	550.6	598.65	651.0	704.50	749.86	686.59	816.80	827.53
اجمالي الناتج الداخلي	2041.7	1224.1	243.8	2745.4	3015.5	344.11	3903.63	4237.92	4978.82	5509.21

المصدر: سياسة عناني، سياسة التأهيل للمؤسسات ص و م في الجزائر وأثرها على تنافسيتها، دراسة تقيمية "مجلة الإستراتيجية والتنمية (جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2012-ص ص: 229-230

من الجدول يتبين إن مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي الخام في الجزائر في تزايد مستمر، بحيث برز هذا الارتقاء من 2041.7 مليار دينار سنة 2001/إلى 5509.21 مليار دينار سنة 2010، وهي تمثل نسبة زيادة تقدر بـ 69.83% وترجع هذه الزيادة بصفة خاصة إلى القطاع الخاص، هذه الأخيرة وصلت مساهمة من سنة 2010 إلى 4681.68 مليار دينار، بنسبة مساهمة تقدر بـ: 84.98 عكس القطاع العام تبقى نسبة مساهمتها ضئيلة مقارنة بنسبة للقطاع الخاص المحققة.

إضافة إلى ذلك تساهم المؤسسات ص و م وتحديدًا الخاصة منها وبنسبة معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي.

جدول رقم (1-03): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام حسب القطاع

2010		2007		2006		2005		مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي PIB
القيمة	%100	القيمة	%100	القيمة	%100	القيمة	%100	
4681.68	83.59	3153.77	80.80	2740.06	79.56	2364.5	78.41	المؤسسات ص و م للقطاع الخاص
827.53	15.02	749.86	19.20	704.05	2044	651.0	21.59	المؤسسات ص و م للقطاع العام
5509.21	100	3903.63	100	3444.11	100	3015.5	100	المجموع

المصدر: سياسة عناني، سياسة التأهيل للمؤسسات ص و م في الجزائر وأثرها على تنافسيتها، مرجع سبق ذكره ص: 231.

يوضح هذا الجدول تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للفترة من 2005 إلى 2010 ومدى مساهمة المؤسسات ص و م في الناتج الداخلي كما نلاحظ أن دور القطاع الخاص في تزايد بالنسبة للإنتاج الداخلي بينما القطاع العام على الرغم من تطور قيمة الإنتاج الداخلي المحققة من طرف المؤسسات، إلا أن نسبة مساهمتها تبقى ضئيلة بالقطاع الخاص على هذا الأساس تتجلى الدور الذي تلعبه م ص و م وبشكل واضح بنسبة زيادة الناتج الداخلي الخام¹.

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعبئة المدخرات وزيادة الاستثمار.

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعبئة المدخرات:

تعتبر المؤسسات الـ ص و م من احد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات فهي تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالفرد لتشغيل داخل الاقتصاد الوطني كذلك تمتص فائض القيمة الأموال العاطلة ومدخرات لد صغار المدخرين، بتوظيفها في الاستثمارات إنتاجية وخدمات وعمل على تشغيلها وتنميتها ومشاركتها في أرباحها، أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في التمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية .

ويخفف من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج لتساهم في توفير مناصب عمل جديدة حيث أنها تعتمد أساسا على محدودية رأس المال مما يعد عنصر لجذب صغار المدخرين لان مدخراتهم قليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات من ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

2- الاستثمار والاستهلاك:

تتميز المؤسسات ص و م بارتفاع معدل دوران رأس المال مما يجعل هذه المؤسسات نوات للمؤسسات الكبرى الخاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدل النمو لأنها من خلال العمل المضاعف للاستثمار والعمال ومن المعروف أن العاملين في مثل هذه المؤسسات يحصل على اجر منخفض مقارنة باجر الذي يحصل عليه العاملين

¹ - روفية بقور، دور المؤسسات ص م في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري، مرجع سابق ذكره، ص 47.

بالمؤسسات الأعمال الكبرى وحيث أن ميل حدي للاستهلاك يكون مرتفع عند أصحاب الدخل المنخفضة حيث أن الميل الحدي للاستهلاك وهو مقدار زيادة الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن الزيادة في الدخل النقدي بمقدار وحدة نقدية واحدة، فإنها يترتب على هذا الوضع زيادة حجم الطلب الكلي في المجتمع ويترتب عليها توسيع دورات الإنفاق وإنتاج والاستثمار وبالتالي توسيع دورات النشاط الاقتصادي في المجتمع ورفع معدل النمو كمحصلة نهائية.¹

¹ - بغداد بنين، عبد الحق بوقفة، دور المؤسسات الصغيرة في زيادة التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المبحث الثالث: أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن لهذه الصناعات دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم الوحدات الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه الصناعات قديمة لأنها كانت النواة وبداية لحركة التصنيع .

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسط

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن سائر المؤسسات الكبرى وتجعلها أكثر ملائمة في دفع عجلة التنمية ونوجزها ومن هذا فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من الصناعات في ما يلي:

1- الجمع بين الملكية والإدارة: في حالة المؤسسة الصغيرة أو المصغرة أو المتوسطة غالبا ما يكون مالك المؤسسة هو نفسه مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية بمساعدة بعض العاملين أو احد أفراد العائلة وهذه الميزة تكون مرتبطة بها كونها مؤسسات ذات طابع عائلي في اغلب الحالات وهذه أهم خاصية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويبقى المسير نفسه المالك إذ له حرية العمل بكل مرونة والبعد الفردي والإدماج، وابتكار وكذا اتخاذ القرارات وتصرفات والرقابة، وهذا لفائدة المؤسسة حيث نجحها يقترن بنجاح مالكيها لذلك تتسم هذه الإدارة بمرونة وسهولة اتخاذ القرار

2-سهولة التأسيس: إقامة أي مشروع مصغر أو صغير هو أسهل بكثير من إنشاء مؤسسة كبيرة وذلك راجع إلى انخفاض رأس المال الأزم لإنشاء مؤسسات المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة وذلك في ضل تدني حجم المدخرات لدى المستثمرين أو الرياديين من أصحاب المشاريع حاملي الأفكار المقاولاتية والذين يمكنهم إقامة مشاريع وفق ما يملكون من رأس مال حيث زادت تكلفة بناء المشروع مع الإمكانيات صاحبه ظهرت أمام هذا الأخير عوائق تتعلق ببحث عن تمويل المناسب الأزم.

كما إن المشروعات الصغيرة تعتمد في الغالب على التمويل مدخرات العائلات لأن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية وذلك لقلّة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المشروع.

3- قدرة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على الانتشار الجغرافي: نظرا لصغر النسبي لهذا النوع من المؤسسات وخاصة المؤسسات المصغرة و الاعتماد عليها في كل القطاعات الاقتصادية كالمهن الحرة والمهن الصغيرة الإنتاجية وصناعات الصغيرة للمتوجات والألبان وإنتاج الخضار وإنتاج ورشات إصلاح العتاد الفلاحي وكذا أعمال البناء والتعمير ومؤسسات التكنولوجيا المتقدمة... الخ.

ونظرا لطبيعتها الأسرية والعائلية فهي تنتشر في مناطق الريف والمدن والمناطق الزراعية والصناعية والمناطق ذات الثقافة التكنولوجية المتقدمة والجماعات وإحياء الرقبة على عكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج لرؤوس أموال كبيرة ومبالغ ضخمة بكامل تجهيزاتها والطاقة العالية¹.

4- مركز للتدريب الذاتي: تتسم هذه المؤسسات بقلّة التكاليف اللازمة لتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركز ذاتي للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين فيها ذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة وهو الشيء الذي ينمي قدراته ويؤهلهم لقيادة العمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص عمل متاحة وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا لذا فان هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والإبداع والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإدارتها.

5- جودة الإنتاج: إن التخصص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور وتستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة لتوفير.

6- توفير الخدمات للصناعات كبرى: أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة، حيث تتم هذه العملية وفق التعاقد من الباطن.

¹ - يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة وهران 2011-2012، ص ص 57-87.

7- قصر فترة استرداد: وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية قصيرة من غيرها من الشركات نتيجة لـ:

أ_صغر حجم رأس المال المستثمر.

ب_سهولة التسويق.

ج_زيادة دورات البيع.

د_قصر دورة الإنتاج¹.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسط.

تصنف المؤسسات حسب عاملين أساسيتين حسب طبيعة المنتج؛ وتوجه هذه المؤسسات؛

أولاً : حسب طبيعة المنتج: تصنف على أساس هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة إلى السلع الاستهلاكية:

يتمحور نظام هذه المؤسسات حول هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية والنسيج وبعض المنتجات الكيماوية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية. ويرتكز هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث تعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

2- المؤسسات الـ ص و م المنتجة لسلع الوسيطة: تعتبر كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط ضمن الصناعات التالية:

أ- الصناعة الميكانيكية والكهربائية؛

ب - الصناعة الكيماوية والبلاستيكية؛

ج - المحاجر والمناجم؛

د - صناعة مواد البناء؛

¹ - خياطة عبد الله، مؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

هـ - قطاع النقل؛

3- المؤسسات الـ م ص و م المنتجة لسلع التجهيز أن صناعة التجهيز تكنولوجيا عالية ويد عاملة مؤهلات ورأس مال كبير، وهذا ما يجعل مجال تدخل هذا النوع من المؤسسات محدود ومقتصر على القروض البسيطة فقط وهذا خاضتا في البلدان الصناعية، أما البلدان النامية تتكفل هذه المؤسسات بتركيب وتصليح هذه الآلات والمعدات ووسائل النقل فهيا، وهي تقوم بعملية تركيبه انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتج النهائي وإنتاج بعضها ثم القيام بعملية التجميع للحصول على منتج نهائيا¹.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجه المؤسسة

تصنف هذه المؤسسات حسب توجهه إلى المهن الحرف التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالمناوبة.

1- المهن الحرفية والتقليدية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممارسة للمهن الحرفية والتقليدية عن المؤسسات الأخرى في كونها تنتج سلع استهلاكية ذات طابع التقليدي كإنتاج المنتجات الجلدية، الزيت الطبيعي، الملابس التقليدية... الخ.

فهي تقوم بأعمال الأولية التي تعتمد على أدوات يدوية بسيطة وتجهيزات قليلة في تنفيذ أعمالها.

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالمناوبة: وتقوم هذه المؤسسات بالوظيفة التكميلية للمنتج الوارد من المؤسسات الكبرى والذي يمكن أن يوجه مباشرة إلى الاستهلاك النهائي وان اللجوء إلى مؤسسات المناوبة أصبح أكثر من ضرورة في الحياة العمالية لذلك فرض على المؤسسات الكبرى التخصص المطلق والاهتمام بأمور بعيدة عن المهن الأساسية التي تمارسها واللجوء إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المناوبة التي تملك الكفاءة الأزمة لإنتاج قطع تحتاجها المؤسسات الأخرى².

¹ - غدير احمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، في تسيير المؤسسة، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007، ص 65.

² - ضياء مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، نشر 2005 ص 59.

خلاصة:

من خلا ما سبق يتضح لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر من أهم المحركات الرأسية لنمو الاقتصادي لذا وجب الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها المستدامة سواء على المؤسسة أو على الاقتصاد الكلي للدولة.

فقد تطرقنا في هذا الفصل لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عرض بعض التعاريف كما قمنا بتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الكلي، ثم قمنا بعرض أشكال وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني

التدويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إن ظاهرة التدويل أصبحت اليوم أمراً واقعياً ومآل منطقي للمنشآت الاقتصادية والمتوسطة منها للدخول في الأسواق الدولية ومساهمتها في تنمية الصادرات والتخفيف من حدة العجز في ميزان المدفوعات وبناءً على ذلك ارتأينا أن نقسم الفصل إلى ثلاث مباحث. فكان المبحث الأول بعنوان تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التطرق إلى ظاهرة التدويل من حيث مفهومها ومقارباتها، أما المبحث الثاني تناول أشكال الولوج إلى الأسواق الدولية لنعرج في الأخير على محفزات ومعوقات التدويل.

المبحث الأول: إطار مفاهيمي لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أدركت جميع دول العالم أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي أو إحداث التوازن الاجتماعي وقد شهدت اهتماما بالغا من عديد من دول العالم ومنها الجزائر للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنحاول تطرق إلى ظاهرة التدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: تعريف التدويل .

يتم التوصل إلى تعريف موحد لظاهرة التدويل باعتباره مفهوما اقتصاديا متعدد الأبعاد بين مختلف الجوانب .

هناك خلط حول مصطلح العولمة INTERNETIONALISATION فبعض المؤلفين يرون أن العولمة تعني ممارسة الأعمال الدولية عن طريق التصدير والاستثمار الأجنبي أو الاتفاقيات التعاقدية والبعض الآخر يستعمل مصطلح العولمة أو الكونية محل التدويل ومهما اختلفت هذه الآراء والخلفيات لا يجب الخلط بين العولمة والتدويل¹ فالأولى تعني إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النظام الاقتصادي حيث تصبح كافة دول العالم مرتبطة ببعضها البعض من خلال نظام عام تخضع له كافة دول العالم وهي عملية ذات بعد مادي وايدولوجي يمتزج فيها البعدين في بعضهما البعض لربط الاقتصاد والسياسة معا من خلال قواعد عامة منظمة تسمح بنقل وتبادل السلع والخدمات عبر الحدود دون أي عوائق ونظم الاتصالات الحديثة بنشر العولمة وربط مختلف دول العالم ببعضها وتسهيل انسياب رؤوس الأموال وتدفق السلع والخدمات عبر الحدود².

أما تدويل المؤسسة يعرف على انه عملية أو مراحل متتابعة يسمح للمؤسسة بانجاز تهمين تدريجي مع الأسواق الأجنبية ومن هذا تبين أن المؤسسات لا تقتحم الأسواق الدولية عشوائيا أو صدفة أو بطريقة غير مدروسة بل لابد من تمرن إما بالخبرة المكتسبة أو من طرف وكلاء ووسطاء ورغم هذا إلا أن العولمة

¹ - بن عروس إيمان نجية، ترقية صادرات مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، التسيير، 2014 -2015، ص48.

² - عبد الكريم الطيف، إشكالية تنمية مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الدول النامية مع دراسة حالتها في الجزائر-أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2013 2014، ص: 119.

تتداخل مع مفهوم تدويل ويستخدم المصطلحان للإشارة للأخر وهما يتفقان على نقطة معينة والمتمثلة في ممارسة الشركة نشاطها خارج الحدود الوطنية .

وقد اختلف الباحثين فيضبط مفهوم موحد. باعتبار مفهوم اقتصادي متعدد الأبعاد بين مختلف جوانبه فمنهم من يرى أن عملية التدوين هي عملية متتابعة ومنتظمة لزيادة المشاركة الدولية والمتغيرات المرتبطة بها¹.

يرى RUIZZIER بأن التدويل هو عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية.

وحسب GANKEMA بأن التدويل هو عملية تتألف من مجموعة الخطوات التي تمكن الشركة من تسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية²؛

ويرى البعض الأخر إن التدويل هو جعل نشاط المؤسسة نشاطا دوليا، أو يتجاوز الحدود الوطنية، أو الانتقال من السوق الوطني إلى السوق الدولي؛

أما WITE و GRIFHITH فلهما رأي مماثل نسبيا حيث يعتبرون التدويل هو العملية التي تتحرك من خلالها الشركة من السوق المحلية إلى السوق الدولية؛

وحسب BEANISH و calof فقد عرفاه بأنه عبارة عن تكيف عمليات الشركات مع البيئة الدولية؛

- بينما عرفه loustarinen التدويل خطوة بخطوة أي عملية تطوير الأعمال الدولية حيث³ الشركة ملتزمة على نحو متزايد وبالمشاركة في العمليات الخارجية الدولية؛

¹-firouzeh ghanatabadi ineternationalisation of small- and meium-sized entprises in iran .thesis doct0ra sweden 'business administration and social division of industrial marketing and e-commerce :luae university of technology ,2005p05.

²- شوقي الجباري، حمزة العوادي، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بين فرص نجاح ومخاطر الفشل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية جامعة أم البواقي العدد4، 2013، ص،107.

³- katga heiskanen. internationalisa -ion.finnish small and mediem-sized .companies towards .this new eu member states in the bltic sea .region turku:elektronik publication ,2006 , p 15.

- بينما اتفقا sundapvist و kuvalainen على زيادة التصنيفات والمفاهيم المعرفة لمعنى التدويل وفان الباحثين لن يستطيعوا التأكد من أنهم يدرسون نفس الظاهرة وقد ميزوا التدويل أساسا من خلال المعايير الرئيسية الثلاث:

1- إنه ينطوي على زيادة المشاركة الدولية؛

2- يجب على الشركات عبر الحدود عند تدويلها؛

3- ينبغي أن يستخدم واحد أو أكثر من الأساليب الأجنبية.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لتدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن أغلب المقاربات التي تناولت التدويل طورت لشركات متعددة الجنسيات أو كبرى أما الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا زالت قيد التطوير من قبل الباحثين مما جعلهم يميزونها على باقي المؤسسات الكبرى، ومن هنا تم تقسيمها إلى مقاربات حسب الزمن وحسب الموارد؛

أولا: مقاربات حسب الزمن:

1- المقاربات السلوكية: تعتبر المعرفة المحور الأساسي لفكرة هذه المقاربة، يعتبر تراكم المعلومات هو من يحدد سلوك المؤسسة وتوجهها نحو التدويل من عدمه ومن نماذج هذه المقاربة.

أ- نموذج اوبسالا UPPSALA التدويل أيضا يعرف بنموذج U-MODEL m.ID وهي دراسة قام بها كل من WIDERSHEIN و JHANSON سنة 1975 على أربعة مؤسسات سويدية على تاريخ طويل 100 سنة أظهرت هذه الدراسة أن التدويل يمر بثلاث مراحل:

- إنشاء وحدة التطوير والنمو المحلي بإتباع الطلب المحلي على منتجات المؤسسة.

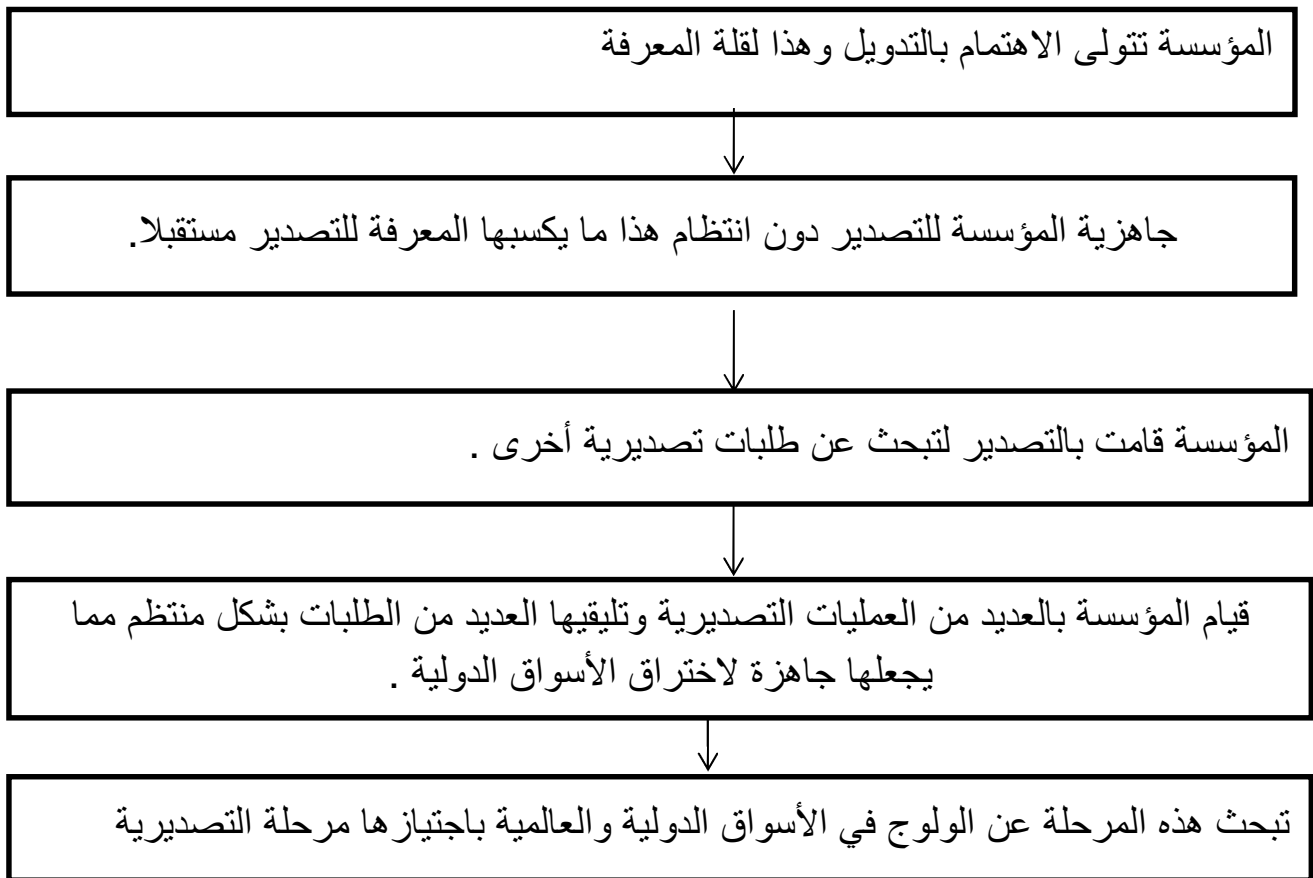
- القيام بالتصدير من خلال إنتاج وحدة تجارية للتصدير خارج البلاد.

- إنتاج وحدة إنتاجية خارج البلد.

ومن هنا فإن المؤسسة تهتم بالسوق المحلي وبعد تطوير نشاطها تقوم بالتصدير عن طريق إنشاء فروع تجارية أو وكلاء توزيع أو فرع إنتاج في الدول الأجنبية أي المؤسسة تمارس التدويل كرد فعل وليس استباقا.

ب - نموذج الإبداع INNOVATIO-RELATED MODEL أو النموذج model حيث قام الباحثين bilkey و tesa بتقديم تفسير على أن عملية التدويل هي عملية إبداع تقوم بها المؤسسة والتدويل هو عمليات متتالية تتجاوزها المؤسسة ويعتبر الإبداع من بينها وهو يمر بالعديد من المراحل والشكل يوضح ذلك.

الشكل رقم (2-01): مراحل الإبداع:



المصدر: من إعداد طالبتين

2- المقاربة بالشبكات NETWORK APPROCHm: طورت هذه المقاربة ضمن نموذج اوبسلا استجابة للانتقادات الموجهة للمقاربة السالفة الذكر نموذج U-model لأنها تأخذ بعين الاعتبار

البيئة الخارجية للمؤسسة فقيام سنة 1988 كل من johanson و mattson باقتراح نموذج تدويل قائم على أساس الشبكات كالتالي¹:

أ- **الوضعية الأولى:** erlystarter المؤسسة لا تملك أي خبرة على المستوى الدولي وتعمل في سوق قليل التدويل.

ب- **الوضعية الثانية:** lonely internationalisation: هنا تكون المؤسسة عكس السوق التي فيه أي تمارس التدويل نظرا لامتلاكها ميزة تنافسية تسمح لها بالولوج للأسواق الخارجية.

ج- **الوضعية الثالثة:** later starter هنا تقوم المؤسسة بعملية التدويل وهي متأخرة بدرجة كبيرة، لدى هذه المؤسسة العديد من العلاقات مع الزبائن والموردين يجذبونها نحو تدويل أعمالها.

د- **الوضعية الرابعة:** international amongothers بناء على العلاقات التي اكتسبتها المؤسسة مع المتعاملين الأجانب تلعب الشبكات دورا إيجابيا في تطوير نشاط التدويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعويض عجزها ناحية الموارد.

ثانيا: المقاربة بالموارد:

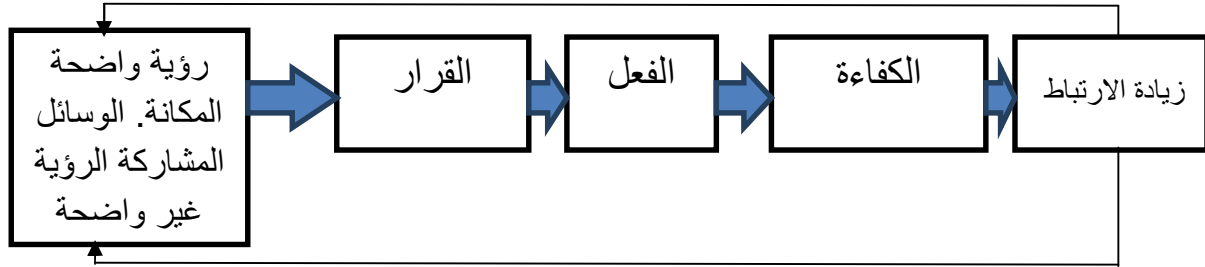
انطلاقا من أعمال (1959) PENROSE والذي يعرف المؤسسة على أنها مجموعة الموارد الإنتاجية التي تحكم الدور الحاسم الذي يلعبه كافة المسيرين في عملية توسيع المؤسسة، يذهب كل من PRAHAL و HAMEL 1990 إلى تأكيد هذا التحليل حيث يبين كلا الباحثين أن الكفاءات الأساسية المفتاحية للمؤسسة، سواء المستوى الاستراتيجي أو المستوى العملياتي يجب أن تعتبر موارد حرجة فإذا نجحت المؤسسة في حجمها وتنسيقها فهي تضمن بذلك ميزة تنافسية².

¹ - بن ربيحة محمد، غمراني نريمان، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر 03، 2017، ص ص 7-8.

² - سدي علي، صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قراءة في بعض المقالات النظرية ولمعطيات التطبيقية، ملتقى الوطني الثاني حول الإصلاحات الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010.

تطورت نظرية الموارد الاقتصادية بفضل أعمال BANEY سنة 1986، كذلك من طرف COOL سنة 1990 حيث يعتبرون من مؤسسي نظرية الموارد الاقتصادية والكفاءات ويكون قرار التدويل بقدر الإمكانيات¹.

الشكل رقم (2-02): نظرية الموارد



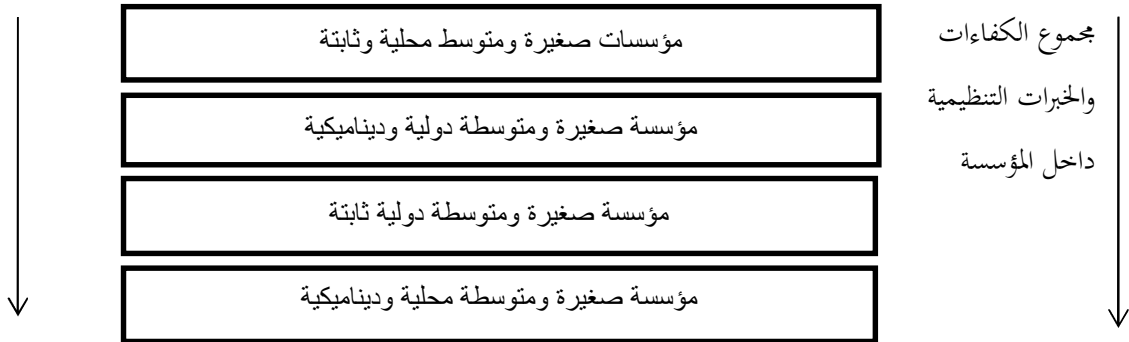
الجدول رقم (2-01): الكفاءات والخبرات التنظيمية داخل المؤسسة.

مرتفعة	منخفضة	
مؤسسة دولية ديناميكية: يكون نشاط المؤسسة في السوق المحلية إلى جانب الأسواق الدولية	مؤسسة محلية ديناميكية : تكتفي المؤسسة بممارسة نشاطها في السوق المحلي لنقص الموارد وتوسع لتدويل نظامها	مرتفعة
مؤسسات دولية ثابتة: تمارس المؤسسة نشاطها في السوق المحلية الى جانب اسواق دولية قريبة جغرافية	مؤسسة محلية ثابتة: تكتفي بممارسة نشاطها في السوق المحلية	منخفضة

المصدر: إبراهيم دوار، بلوناس عبد الله، آليات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2009، 2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، ص 66.

¹ - بن ربيحة محمد، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية، مرجع سبق ذكره، ص 8.

الشكل رقم (2-03): تفسير نظرية الموارد الاقتصادية لعملية التدويل



المبحث الثاني: أشكال الولوج إلى الأسواق الدولية

يشهد العالم اليوم تزايداً مدهشاً لحجم المبادلات التجارية الدولية في ظل انخفاض القيود التجارية سواء كان ذلك في صيغة تصدير أو استثمار وغيره من الأشكال الأخرى الاقترام الأسواق الدولية، هذه التحولات وما يسايرها من تزايد في شدة المنافسة دفع بالدولية من اجل تحقيق أهدافها المسطرة وهنا استعراض عام الأهم هذه الأشكال المؤسسات للتفكير في توسيع رقعة سوقها المحلية والتوجه نحو السوق.

المطلب الأول: التصدير.

يعتبر التصدير الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في إقحام الأسواق الدولية وإن المؤسسات تتباين فيما بينها فيما يخص قرار التصدير لمجموعة من العوامل مما ينجر عنها حالات مختلفة هي البنية فالمؤسسات تبدأ توسعها من خلال التصدير ثم التحول إلى أشكال أخرى لخدمة السوق الأجنبية.

أولاً: مفهومه:

ويعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق الصادرات من الأرباح، وقيم مضافة وتوسيع نمو انتشار فرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة¹.

تعبّر حدودها إلى الأسواق الدولية الأخرى وإن المؤسسات تتباين فيما بينها فيما يخص قرار التصدير لمجموعة من العوامل مما ينجر عنها حالات مختلفة هي:

- الكثير من المؤسسات التي تقرر التواجد في السوق الدولية وتكون بدايتها في السوق المحلية من¹ خلال تصريف الفائض من إنتاجها المحقق هذه كخطوة أولى لتضحى معروفة في الأسواق؛

¹ - فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، ب.ط، دار الجامعة للنشر الإسكندرية، مصر، 2008، ص 15.

- الكثير من المؤسسات التي تتحفظ حول مجموعة من الدول كأسواق لكونها محفوفة بالمخاطر أو يكون المناخ غير ملائم.

- يمكن أن تلجا إلى قرار التصدير من حكومات الدول الأصلية إلى تجسيده في إطار مساعدات ويظهر ذلك في مستويين:

أ- المستوى السليبي: هنا تجد المؤسسة نفسها تباشر عملية التصدير بشكل مباشر على اعتبار أنها لم تكن في نيتها التصدير بشكل مدروس سلفا لتتواجد في الأسواق الدولية بل تلجا له بشكل متقطع في حالة تحقيق فائض،

ب- المستوى الايجابي: على عكس الأول أي أن المؤسسة تقرر الالتزام بالبحث عن فرص تسويقية في الخارج كما تخصص موارد مادية وبشرية للعمل في السوق الخارجية كبديل استراتيجي للعمل في السوق المحلي.²

ثانيا: أشكال التصدير:

عندما تقرر الشركة أن تصبح مسوقة دوليا فإن درجة التزامها بالعمل في الأسواق الدولية ستفاوت حسب شكل الدخول للأسواق وهنا استعراض أشكاله.

1- التصدير المباشر: هو إحدى مهام إدارة المبيعات في المؤسسة ويمكن أن يتم عن طريق الوكلاء أو الموظفين أو الممثل الدائم للشركة المقيم في الخارج يتوافق التصدير المباشر مع نفس الحالات التصدير غير المباشر كما أنه يتوافق والحالات التي لا يكون فيها ضغوط اقتصادية أو السياسية من أجل الإنتاج في الأسواق الأجنبية المعنية ويمكن استخدام هذا الأسلوب في الأسواق القريبة التي يمكن دخولها بسهولة، يقوم هذا الأسلوب على البيع إلى الخارج دون حاجة لوضع الإمكانيات اللازمة لذلك.

2- التصدير غير المباشر: يتم التصدير غير المباشر باستخدام الوسطاء حيث تقوم الشركة ما بتعهد نشاطها التصديري إلى أشخاص آخرين من نفس بلدها أو أجنب يعملون لحسابهم الخاص من أجل

² صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نضم التصدير والاستراتيجيات، الطبعة العاشرة، مكتبة عين شمس للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 22.

¹ هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، الطبعة الرابعة، عمان، 2007، ص 26.

ضمان ودعم وتعزيز منتجات الشركة في الأسواق الخارجية حيث تقوم الشركة بإناطة وظيفتها إلى أشخاص ذوي خبرة ومعرفة بأسواق التصريف على خلاف وكلاء العمولة ويقوم هؤلاء الوسطاء¹.

ثالثا: أهمية التصدير:

تكمن أهمية التصدير في كونه خيارا استراتيجيا نحو تحقيق النمو والتنمية لكون نمو الصادرات ينعكس بمعدل مضاعف على الناتج المحلي وعلى رفع مستوى المعيشي للمواطنين في الدولة .

-تعتبر الصادرات أهم مصدر للحصول على النقد الأجنبي ففي الجزائر أكثر من 97% من مداخيل العملة الصعبة مصدرها صادرات المحروقات.

-تعتبر قضية التصدير من القضايا الوطنية لارتباطها الوثيق بالتنمية الاقتصادية المستدامة لمواطني الدول للتنوع في مصادر الدخل القائم على الكفاءة والفعالية .

-لقد توصل الفكر الاقتصادي إلى أن النمو السريع للصادرات يرفع من النمو الاقتصادي.

- يتميز التصدير بأنه قاطرة تجذب وراءها كافة الأنشطة الاقتصادية².

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

أولاً: مفهومه.

يقصد به قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى يكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو المشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية ويمكن القول أن هناك موجودات للشركة الأم في الدولة المضيفة ويدخل ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب شركات أو جزء منها في الدول المضيفة ويهتم الاستثمار الأجنبي المباشر بحركة عوامل الإنتاج عبر الدول بما فيها العمل ورأس المال والتكنولوجيا³.

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي.

² - رضوان المحمود العمر، التسويق الدولي ب ط، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، بدون سنة النشر، ص ص 134-137.

¹ - لعويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية صادرات، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 49.

² - مكيد علي وآخرون، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، مجلة عملية دورية متخصصة محكمة، العدد 4، 2006، ص 73.

1- الإستثمار المشترك:

الاستثمار المشترك أو الشركات ذات الرأس مال المشترك كأنها مؤسسة منفصلة تملكها شركتان أصليتان يعطي هذا الشكل مزيدا من الفرص للاقتسام الرقابة عليه بشكل أكبر ويوفر فرص أكبر للاحتكاك ويتبلور الاستثمار المشترك في صيغتين أساسيتين هما :

- الشركة المشتركة والشركة المختلطة، فالخاصية الرئيسية للشركة المشتركة تتم عن طريق صيغة دقيقة بدون انتحال شخصية قانونية خاصة بالمنظمة المعنية بالأمر عكس ذلك فالشركة المختلطة هي شكل من المشاركة الذي يعطي مكان لإنشاء معنوية مختلفة للأشخاص المشاركين وهذا الشكل يتجلى مدنيا من خلال تعاقد طويل الأجل بين طرفين الأول يمثل الطرف الوطني و، الثاني يتمثل في الطرف الأجنبي ومنه يتسنى الإنشاء شركة ذات رأسمال مشترك أي شركة جديدة مستقلة من حيث رأس المال الخاص بيها ويسمح هذا الشكل للطرفين بموجب التعاقد بتوحيد الجهود وتقاسم المخاطر لأجل تحقيق الأهداف.¹

2- الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

هي من أكثر الاستثمارات تفضيلا لدى المستثمر الأجنبي لدى الشركات المتعددة الجنسيات وهذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النمط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة بينما نجد الكثير من الدول النامية تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك بالكامل لمشروعات الاستثمار ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي وكذلك الحذر من الاحتمالات حالة سيادة الاحتكار لشركات المتعددة الجنسيات وهي من أهم الأسباب الكامنة وراء تفضيل الكثير من الدول النامية الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.²

3- الإستثمار بالمناطق الحرة :

يمكننا القول أن المناطق الحرة هي جزء من الأرض داخل حدود الدولة يتم إيضاح حدودها جغرافيا وتعتبر جمركيا امتداد للخارج فهي مزولة باعتبار جمركي تسمح لدخول لواردات دون رسوم ومن بين

¹ - عبد المقصود نزيه، محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي جامعة الأزهر طنطا، مصر، 2006، ص 31.

² - عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، ب ط، دار الجامعية، زكريا غنيم، الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 22.

الأهداف التي تسعى الدولة المضيفة لتحقيقها عند إنشاء المنطقة الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبي حيث تختلف الدولة في المنطقة الحرة بيئة اقتصادية جيدة تهدف إلى زيادة تدفق استثمار أجنبي مباشر ونقل تكنولوجيا وغير ذلك من الأنشطة يتم منح مشاريع استثمارية فيها للعديد من الحوافز والمزايا تكون هذه المناطق عادة بالقرب من الموانئ والخطوط النقل بالسكك الحديدية وخطوط نقل عادية مما يجعل الأسعار منخفضة مقارنة بأسعارها خارج هذه المنطقة¹.

ثالثاً: أهمية الاستثمار الأجنبي:

تظهر أهمية من خلال الأداء الوظيفي للاقتصاد العالمي والاتجاهات الدولية الاستثمارات وكذا التدفقات الصادرة والواردة عبر دول العالم ونسبتها من سنة لأخرى والأهم في ذلك تزايد الدولي الذي صار يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجوانب المختلفة للاقتصاد العالمي، حيث أبحث التدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم بنسبة 14% من جملة الاستثمار المحلي الإجمالي العالمي كما أصبحت الشركات التابعة الأجنبية تساهم بنا لا يقل عن 30% من الناتج الإجمالي العالمي وبحوالي 46% من صادرات السلع والخدمات بالإضافة إلى إسهامها في التشغيل².

المطلب الثالث: أشكال التدويل والتعاون الدولي.

هناك طرق أخرى إلى جانب التصدير بطريقتيه يمكن للمؤسسة من تبنيها للتعامل مع الأسواق الدولية والمعروفة بأشكال تدويل الإنتاج والتعاون الدولي وهذه الأخيرة لا تستلزم الاستثمار المادي من خلال انتقال رؤوس الأموال بل عادة ما تأخذ في هذا الإطار صيغة غير مادية وهي متعددة تتجلى فيما يلي:

1- التراخيص (الامتياز): تعتبر التراخيص أو الامتيازات الإنتاج أحد الأساليب التي يمكن للشركة أن تنقل إنتاجها من النطاق المحلي إلى السوق الدولية وتراخيص الإنتاج هي عبارة عن اتفاق أو عقد بموجبه الشركة

¹ - ميدوني سيساني، تحليل اثر المخاطر القطرية على الجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أطروحة دكتوراه، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تبارت، 2014 - 2015، ص 91.

¹ - مبطوش العلجة، دراسة قياسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الغرب العربي باستخدام نموذج الجاذبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل واستثمار، جامعة ابن خلدون تبارت، 2014-2015، ص 28.

بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر بالدولة المضيفة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية... الخ، مقابل عائد مادي معين.

2- عمليات تسليم المفتاح: بموجب عقد أو اتفاق يتم بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يقوم الطرف الأولي بإقامة المشروع الاستثماري والإشراف عليه وما إن يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني.¹

3- عقود التصنيع: يمثل عقود التصنيع خيارا آخر مطروح أمام الشركة لغزو الأسواق العالمية ويتم ذلك من خلال قيام الشركة بإجراء عقود مع الشركات الصناعية في السوق الأجنبي لتصنيع منتجاتها أو تقديم خدماتها فيه نيابة عنها ويعاب على هذه الطريقة أنها تقلل من الرقابة والسيطرة الشركات على العمليات الصناعية بالإضافة إلى خسارة الأرباح المحتملة تحقيقها جراء تصنيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية أما منافعها فتتمثل في إتاحة فرص أسرع للبلد أو الدخول في الأسواق الأجنبية بالإضافة إلى انخفاض درجة المخاطر.

4- عقود الإدارة: تمثل عقود الإدارة احد أشكال الاستثمار المشترك الذي تقوم فيه الشركة بإمداد الشركات الموجودة في الأسواق الأجنبية بخبرتها في إدارة رأس مالها أي تقوم الشركة بتصدير خدمات الإدارة بدلا من قيامها بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية.

5- الإنتاج من الباطن: وهو اتفاق بين مؤسستين الأولى التي تصدر الأمر والثانية التي تنتج من الباطن فالمؤسسة المصدرة تفوض للمؤسسة التي تنتج من الباطن بانجاز جزء أو كل الإنتاج عوض القيام به بنفسها وهو من أهم أشكال التعاون بين الشركات أشكال التعاون بين الشركات.²

² - عبد السلام أبو قحف، بحوث التسويق والتسويق الدولي، مرجع سابق ذكره، ص 235-241.

² - محمد عبد العظيم أبو النجا، التسويق الدولي، ب ط، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص 48-50.

المبحث الثالث: محفزات ومعوقات التدويل

يعد اقتحام المؤسسة للسوق المحلية من أهم ركائز التنمية الحديثة وتحقيقا لهذا المسعى يجب البحث عن الفرص الممكنة لا نجاح إستراتيجية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المخاطر التي تهدد فشلها.

المطلب الأول: محفزات التدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تدفع العديد من العوامل المؤسسات الاقتصادية لتدويل أنشطتها، وتختلف هذه الدوافع باختلاف طبيعة المؤسسات منها ما هو تجاري ومنها ما هو مالي وهناك دوافع أخرى داخلية خاصة بالمؤسسة وهناك عوامل خاصة ببيئة الخارجية للمؤسسة لتقدم فرص وهذه الدوافع هي:

أولاً: الدوافع الكامنة وراء تواجد المؤسسات في الأسواق الدولية

لقد اتخذت المؤسسات مجموعة من الدوافع من اجل اختراق الأسواق الدولية وهذه الدوافع هي منبثقة من الدوافع التالية:

1- دوافع نابعة من مميزات السوق المحلية:

إن أي مؤسسة تفكر في امتداد وتوسيع نشاطها من السوق المحلية إلى الدولية، وذلك السبب راجع أساسا لما يميز السوق المحلية مثل ضيقها واشتداد المنافسة فيها.

وهو الأمر الذي يشكل تهديدا بالنسبة للمؤسسة مما ينجم منه دوافع بها إلى ضرورة الانتقال لاندماج في البيئة العالمية وهي كالتالي:

1-1- صغر حجم السوق المحلية:

في حالة إدراك أن المؤسسة تنشط في إطار محدود وهو مشكل يتمثل في عدم استجابة للكمية الكلية المنتجة، حيث أن المؤسسة تبحث عن حل ممكن ويمكنها من تصريف الفائض من الكمية الكلية المنتجة.

1-2- تشبع السوق المحلية:

إن كثرة المؤسسات التي تنشط في مجال واحد يؤدي إلى تشبع أو كفاية الطلب المحلي على المنتج معين مما يشكل تحدي قوي أمامها، بحيث تشبع السوق المحلية له أثر سلبي على الحصة السوقية لتلك

المؤسسات، لذ تسعى المؤسسة إلى البحث عن حل وهو أسواق بديلة ودولية لأجل تصريف الكمية المنتجة حيث يؤدي هذا الأخير إلى رفع مستوى المبيعات.¹

1-3- المنافسة الشديدة في السوق المحلية:

ما هو معترف به أن كل الأسواق في العالم مهما كان مستواها، وحجمها، وموقعها محليا أو إقليميا أو دوليا لا تخلو أبدا من المنافسة مما يجعلها تفقد القدرة على منافسة المؤسسات المتواجدة في السوق المحلية، لذ يجب عليها أن تتبنى خيارات التواجد في الأسواق الدولية ومن ثم تدويل أنشطتها.

2- دوافع نابعة من تطلعات المؤسسة:

هناك دوافع تنجم من فعل تغيرات تمس المؤسسة وربما منتجاتها أو تطلعاتها وهذا الدوافع هي:

1-2- تخوف المؤسسة من انحدار منتجاتها:

تمديد دورة المنتج وذلك من خلال استخدام المؤسسات لهذه التقنية، لأن كل المنتجات تمر بدورة حياة من تقديم المنتج إلى نضوجه إلى تدهور بحيث تقوم المؤسسة بالتخلص منه أو توجيهه إلى أسواق أخرى.

2-2- قطاعات المؤسسة نحو تحقيق النمو والتوسع:

إن كل مؤسسة تملك والتي تقوم بإدارة أنشطة بكفاءة وفعالية وليس هذا فحسب بل ينبغي أن تمتلك تلك الأخيرة تطلعات وأبعاد مستقبلية تتمثل أولا في رغبتها بالتصدير بينما تمر ثانيا إلى تدويل أنشطة مؤسستهم ومن ثم نمو سريع وتوسع أكثر من خلال إثبات مكانة لها في الأسواق الدولية وعدم اقتصرها على السوق المحلية.

2-3- تطلعات المؤسسة نحو زيادة العوائد والحد من المخاطر:

وهو قيام المؤسسة بتقليل من المخاطر وذلك من خلال ممارسة الأنشطة الاستثمار والتسويق وتبني خيار اختراق الأسواق الدولية وتوزيع استثماراتها من أجل الحد من المخاطر المحيطة بها مثل مخاطر سياسية ناجمة من فعل التغيرات المفاجئة للسوق والأزمات الاقتصادية... الخ.

¹ - بن عروس إيمان نجية، ترقية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

2-4- طبيعة نشاط المؤسسة:

هناك بعض نشاطات سريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج لذا ينبغي بحث عن أسواق الاستهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين ومباشرة الإنتاج فيها.

2-5- تحقيق فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية:

ويقصد به أن المؤسسة تتمكن من تخصص في صناعات ذات استخدام امثل وهد ما يجعلها تتجه نحو ضرورة الاستثمار المباشر في هذه الأسواق العالمية وذلك لما تتميز به من تقنية وإنتاجية وتسويق في هذه الأسواق .

2-6- ضرورة اندفاع المؤسسات نحو إتباع أساليب وسياسات المؤسسات المنافسة:

بما أن هناك ما يسمى بظاهرة الاحتكار في الأسواق العالمية فعلى المؤسسة أن تبذل جهودا من اجل مواكبة تطورات الحاصلة في أنشطة المؤسسات المنافسة وذلك من اجل الاستيلاء على أكبر حصة في الأسواق العالمية.

3-دوافع نابعة من متغيرات الساحة العالمية:

تتأثر مؤسسات بمتغيرات وتأثيرات الساحة العالمية مما يجعلها تغير في إستراتيجيتها مما يولد أفكار تسمح لهذه المؤسسات بضرورة الاندماج في البيئة الدولية¹.

ثانيا-دوافع البيئة الدولية تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ويمكن إدراج دوافع المؤسسات التي تنبع من املاءات البيئة الدولية في النقاط التالية:

أ- انفتاح العديد من الدول النامية وتوجهها نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي؛

ب- بروز الفرص التسويقية الدولية؛

ج- الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف المبرمة دوليا؛

ويمكن تلخيص المحفزات في العناصر التالية:

-يساعد في تقريب المؤسسات من الأسواق الدولية، ما أن تكون في منطقة العبور أو تقاطع دولي أو يكون نشاطها في السوق الحرة مما يعطي للمؤسسة ميزة تنافسية للدخول في الأسواق الخارجية وتدويل نشاطها

¹فضيل فارس، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، مطبعة الإخوة أموساك للنشر، الجزائر، 2010 ص ص 187، 192

- إن انخفاض التكاليف وتطور في التكنولوجيا الإعلام والاتصال ساعد المؤسسات بالتفكير في الدخول أسواق جديدة، كون أنشطة بحوث التسويق كانت تشكل عائق أمام العديد من المؤسسات لارتفاع تكاليفها، ومع الكم الهائل من الوسائل الاتصال أصبحت تكاليف البحث والتطوير منخفضة مقارنة بما كانت عليه سابقا

- كثرة المعروض من السلع في الأسواق أو حتى إشباع الأسواق المحلية ما يجعل المؤسسات تفكر في تصريف منتجاتها خارج الحدود الوطنية.

- تدفع العوامل المالية العديد من المؤسسات إلى البحث عن مصادر تمويل، وهذا ما قد يجعل المؤسسات تدخل تحالفات أو شراكة مع المؤسسات الأجنبية قصد تمويل وتعظيم رأسمالها.

- التحفيز والامتيازات المقدمة من طرف الحكومات لتشجيع الصادرات لمعالجة الاختلال في الموازين التجارية- القوة الشرائية المنخفضة وارتفاع نسب البطالة والتضخم في الدولة الأم يجعل العديد من المؤسسات تتجه نحو الأسواق الخارجية خاصتنا إذ كانت الدولة داخلية في شراكة أو اتفاقيات تجارية، مناطق تجارة حرة كالسوق العربية المشتركة أو الشراكة الأورو جزائرية.¹

المطلب الثاني: معوقات تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات سواء في القطاع الخاص أو العام مجموعة من المشاكل والتحديات في إطار علاقاتها بغز والأسواق الدولية وهي:

أ-متطلبات العولمة والاستثمار خارج السوق

وتتمثل في ما يلي:

- القدرة على تمويل (نقص الموارد المالية)؛

- المقدرة التقنية؛

- عدم وجود برنامج حكومي لدعم العولمة؛

- تقلبات سعر الصرف والفوائد على القروض؛

¹ - شوقي جباري، حمزة العوادي، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة استشرافية، مجلة الأكاديمية العربية في الدانيمارك، جامعة كوبنهاغن، الدانيمارك، العدد14، 2014 ص ص 157-160.

- ارتفاع تكلفة العمالة بالأسواق الأجنبية؛

- تقلبات المحيط الدولي.

ب- المنافسة

- المنافسة من المنتجات في الأسواق المستهدفة؛

- المنافسة من فروع الشركات الأجنبية الأخرى لهذه الأسواق.

ج-الطلب في الأسواق المحلية:

- القدرة على تلبية الطلب بالكم المطلوب بشكل مستمر؛

- القدرة على تلبية الطلب بالجودة المطلوبة بشكل مستمر؛

- القدرة على تنمية السوق وفتح أسواق جديدة؛

- نقص المعلومات على فرص الاستثمار.

د-المعرفة بقوانين وضوابط الاستثمارات بالأسواق المستهدفة:

- نقص المعرفة والمعلومات عن قوانين الاستثمار؛

- القيود التي تفرض على التجارة الخارجية.

هـ-القدرة على التكيف مع الأسواق:

-المشكلات الناشئة عن اختلاف اللغة والثقافات والعادات؛

- المشكلات الناشئة عن صعوبة اختيار وكلاء أو موزعين بالسوق المستهدفة.

و-صعوبة تقدير التكاليف؛

-تواجد التكاليف الخفية لدخول في الأسواق الخارجية؛

- التقييم السيئ لتكاليف التصدير للأسواق المستهدفة نظرا للتقييم السيئ للمزايا التنافسية للمنافسين

التحالفات الموجودة على مستوى الدولي بين الشركاء المحليين والأجانب والخواص الأجانب؛

- التقييم السيئ للتكاليف الأخرى بسبب البعد الجغرافي مثل تكلفة النقل والبعد الثقافي مثلا تعدد اللغات

والثقافات والتطور الاقتصادي.

وبالإضافة إلى هذه المعوقات هناك مخاطر تواجه تدويل المؤسسات وليس من السهل الدخول إلى أسواق الدولية بل بالعكس هناك الكثير من المخاطر التي قد تعود بالضرر على المؤسسات لدل من المنافع التي كانت تنتظرها لان بيئة التسويق الدولية كما تفرز الفرص يمكنها أن تفرز في أي لاحظت مخاطر إن لم تدرس جيدا،وقد تكون عواقبها وخيمة، ومن بين هذه المخاطر التي يجب أخذها بعين الاعتبار ما يلي:

-المخاطر التجارية؛

-خطر عدم تقدير التكاليف ؛

وتختلف الأخطار حسب طريقة التوغل إلى الأسواق الدولية وللحد من هذه الإخطار يستحسن عدم الشروع في اتخاذ قرار دخول والاعتماد على مصادر متعددة للحصول على المعلومات، وبالنسبة للأسواق من المستحسن السفر إليها وبقاء فيها لعدة أيام ومقابلة أشخاص مؤهلين، fontgalland يرى الغربيين:

سيعطي فكرة جيدة للمسيرين حول الحواجز الممكنة من جهة والعروض الموجودة من جهة أخرى معوقات تدويل م ص و م حسب الدراسات السابقة وإسهام وقد جاء في الدراسات التي أجراها هون وكون والتي أشارت إلى النتائج التالية:

إن دخول السوق الأجنبي بغض النظر عن غزو السوق يتم بصورة تدريجية مثل البدء بالتصدير غير المباشر إلى التصدير المباشر من خلال مكتب تابع للدولة المضيفة أو بصورة مباشرة ثم الانتقال إلى التملك المطلق لمشروع الاستثماري يواجه عدد من المعوقات منها:

1- المعوقات المرتبطة بالمنافسة:

هي درجة الجودة المنتجات والمهارات الإدارية والتسويقية وشهرة العلامة التجارية، وقنوات التوزيع والتحكم فيها وحجم المنظمات المنافسة تأتي على رأس قائمة المعوقات ثم تليها المعوقات السياسية والقانونية مثل التأميم والمصادرة والتصفية للمشروعات، والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية والتعامل في النقد الأجنبي والشروط الموضوعية على استخدام المكون الأجنبي، واتجاهات النقابات والتعريف الجمركية... الخ. وتأتي المعوقات الثقافية في المرتبة الثالثة مثل التباين في اللغة والدين والعادات¹.

¹ - هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 40.

2-دراسة رمشانوسوتارجولي:

الأثر المجمع والحوافز التصدير باعتبارها نوعا من الاستثمار الغير مباشر على دورات التصدير أظهرت النتائج أن المعوقات تتمثل في ثلاث مجموعات هي المنافسة المحلية من الشركات الوطنية بالسوق المستهدفة، والمنافسة من الشركات الأجنبية الأخرى في ذات السوق، بالإضافة إلى مشكلة التكاليف مع السوق الأجنبي والنقل والتمويل والقيود المفروضة على التجارة.

3-دراسة بالموارد:

فقد أشارت إلى الكثير من المعوقات والعوامل التي تؤثر على عمليات انجاز الأنشطة الوظيفية للمنظمات في السوق الدولية، مثل درجة تدخل الحكومة في ميدان الأعمال التي تؤثر بدرجة كبيرة على التسعير والإنتاج التصدير وغيرها.

والاختلافات في الأذواق وتوقعات المستهلكين ومعدلات التضخم والاتجاهات نحو الأجانب والاستثمارات الأجنبية والقيود القانونية على الملكية الأجنبية والعادات والتقاليد... الخ. يضاف إلى ما سبق متغيرات أخرى ترتبط باستخدام المكونات المحلية والعمالة وقوانين العمل والأخطار الغير التجارية وعدم توفر المهارات المطلوبة.

حتى أن الممارسات الغير مقبولة طبقا سبورات 1996 التي تصدر عن الموظفين الحكوميين عند التعامل مع المستثمرين الأجانب وكيفية التأمين والحماية الشخصية لهؤلاء المستثمرين.

4-دراسة ولسون:

فقد عرض أيضا الكثير من الأمثلة الأكثر من 90 عامل من العوامل ذات تأثير عام على قرار غزو الأسواق الأجنبية فضلا عن عوامل تجعل من استبعاد سوق معين هو القرار الأفضل مثل الحواجز السياسية والاحتكارات الكونية وعدم القدرة على تحويل الأرباح ونقص العمالة... الخ.

وكذلك بعض العوامل التي ترجع إلى الشركة المعنية بقرار غزو السوق الأجنبي.¹

المطلب الثالث: دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات ص و م في الجزائر

¹ - بن حمد عبد الله تدويل المؤسسات ص و م مذكرة ماجستير، تخصص تسويق جامعة تلمسان 2010 - 2011، ص: 41.

تبذل مجهودات كبيرة من قبل مجموعة مشتركة ومتكاملة من الهيئات والمؤسسات المتخصصة الجزائرية من أجل النهوض وتنمية المؤسسات ص و م في الجزائر ومن أهم هذه الهيئات هي:

أولاً: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لنشأت الجزائر اعتباراً من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة ب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة منذ 1993 وذلك من أجل ترقية المنشآت الصغيرة والمتوسطة سنة 2010 وهي مكلفة بـ:

- تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها؛
- تقديم الحوافز والدعم اللازم للتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد النشرات الإحصائية الأزمة وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع؛
- تبني سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث انبثق من هذه الوزارة العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال ومراكز التسهيل والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم به الوزارة المتخصصة في القطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهمها:

1- الوكالة الوطنية تشغيل الشباب.

وهي تقوم بمهام التالية:

- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول؛
- تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني ادم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد،
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحابا لمشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط؛

- إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية لأصحاب المشاريع للممارسة نشاطهم؛
- تقديم استشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بتسيير المالي وتعبئة القروض؛
- إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع وإنجازها واستغلالها؛
- تكلف جهات متخصصة بأعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتحديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم، وتسيير الوكالة مجلس توجيهه ويديرهما مدير ومجلس المراقبة.

2-وكالة ترقية ودعم الاستثمار والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار .

2-1-وكالة ترقية ودعم الاستثمار:

- وقد أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر 1993 وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع الاستثمارية.
- 2-2- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار المشترك: نظرا للمشاكل والصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة وكالة سنة 2001 وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية معنوية والاستقلال المالي وتهدف لتقليص أجال المنح الترخيص الأزمة إلى 30 يوم بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة التي حلت محلها وتتمثل مهامها في:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛
- استقبال وأعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب؛
- تسهيل الاجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من الخدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛
- منح الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛

-لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية ووكالة التنمية الاجتماعية والوكالة الوطنية لتسيير القروض¹

3-1- لجنة دعم وترقية الاستثمارات المحلية

أنشئت سنة 1994 وهي لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المتخصصة لإقامة المشروعات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع المصغرة والمتوسطة وحسب معطيات وزارة الداخلية والجمعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 2007 حوالي 6700 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية وقد كان توزيع تلك أنجزت فعلا في نهاية 2004 لحوالي 500 مشروع

3-2- وكالة التنمية الاجتماعية:

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 1994 وهي تحت الإشراف المباشر لرئيس الحكومة تسعى لتقديم قروض مصغرة لتخفيف من أشكال الفقر والحرمان ومن أهم وظائفها هي:

- أ- ترقية وتمويل الأنشطة ذات المنفعة الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن استخداما كثيفا للعمالة؛
- ب- تطوير وتنمية المشروعات المصغرة والصغيرة عن طريق القروض المصغرة.

3-3-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

لقد تم استحداث منظومة جديدة لقرض المصغر داخل الحيز التطبيق خلال سنة 2004 وتكلف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالإشراف على الصندوق لضمان التقاعد للقرض المصغر لعد إنشائه عمليا خلال السنة الجارية الذي يعتبر آلية جديدة لضمان القرض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستنفدين من القروض المصغرة.²

¹ - عبد الله بلوناس ودور إبراهيم، دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات ص و م، ص 6-7.

² - مرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06 25 جانفي 2004 ص 8-9.

4- بورصات المناولة والشراكة:

- وهي جماعات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم انجازها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها:
- أ- إحصاء الطاقات الحقيقية للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة؛
 - ب- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية؛
 - ج- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة؛
 - د- تقديم المساعدات الاستثمارية والمعلومات الأزمة للمؤسسات؛
 - هـ- ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي؛
 - و- تنظيم المنتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة؛
 - ي- تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض.

توجد حاليا أربعة بورصات جهوية للمناولة في الجزائر وهي الجزائر وهران قسنطينة، غرداية¹.

5- الوكالة الوطنية لترقية الصادرات:

هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وقد تأسست سنة، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 174/04 المؤرخ في 12 جوان 2004 تعتمد الوكالة سياسيا توسيع المبدلات التجارية واندماج الدولي، كما تلعب دور الوسيط عن المؤسسات الدولية والمصدرين الجزائريين وتعد وكالة ألكس أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من اجل دعم المجهودان المبذولة من طرف شركات وذلك بوضع سياسات والاستراتيجيات العمومية من اجل ترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات.

5-1- مهامها:

- أ- مشاركة في تحديد إستراتيجية لترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية؛
- ب- تسيير آليات لترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة؛

¹ عبد الله بلوناس ودور إبراهيم، دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات ص و م، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- ج- مراقبة تأطير الشركات للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين في مختلف التظاهرات الاقتصادية المعارض، المعارض والصالونات المتخصصة التي تنظم في الخارج؛
- د- مساعدة المتعاملين الاقتصاديين من اجل عملية الاتصال والإعلام وترقية السياسية خاصة بمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير؛
- هـ- إعداد معايير للتمييز عبر جوائز ومكافأة تمنح لأحسن المصدرين؛
- و- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج
- ي- تكاليف النقل الدولي لرفع وشحن البضائع بالموانئ الجزائرية وموجهة للتصدير¹.

¹- www.algex.dz/index.php/er.2018/03/05

خلاصة الفصل:

في هذا العالم الجديد المتسم بالتحويلات والاكتشافات الكبيرة وسهولة الاتصالات ونقل التكنولوجيا خاصة في المحيط الاقتصادي أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبحث عن الطرق الكفيلة لتحقيق بقائها، واستمرارها في الأسواق فكان اللجوء إلى سياسة التدويل كمنفذ للهروب من ضيق السوق المحلية والمنافسة الشديدة فيه فالسوق الدولية آلية لبناء اقتصاد متوازن، يستطيع الصمود في وجه التقلبات وهذا راجع لما له من أهمية في تحقيق التكامل الصناعي وتعزيز الصادرات الوطنية بمنتجات محلية لأجل هذا وذاك نجد العديد من الدول التي خاضت تجارب ناجحة في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثالث

صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

إن التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي اليوم تستدعي من الجزائر إعادة النظر في وضعها الاقتصادي وذلك من أجل تشجيع التجارة الخارجية والمقصود بذلك التصدير ومن المعلوم أن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على العائدات النفطية مما جعلها تعاني من عجز ومن أجل تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والقضاء على هذا العجز قامت الدولة بإستراتيجية زيادة القدرة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها نحو التصدير عن طريق وضع تسهيلات لزيادة فرص التصدير ومواجهة المنافسة الشرسة على المستوى الدولي وعليه فقد تناولنا في هذا الفصل النقاط التالية:

المبحث الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي والصيدلاني في الجزائر

المبحث الثالث: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لعبت الجزائر دورا رائدا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من عدة نواحي، فكان هذا الأخير محفزا أساسيا لإمضاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوسيعها.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية.

من خلال المعطيات والمعلومات التي تقدمها لنا وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ أن هناك تغيرات في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من فترة إلى أخرى حيث تفوق تشكيلة المؤسسات الخاصة المؤسسات العامة حيث تمثل هذه الأخيرة نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا راجع إلى خصوصية مؤسسات القطاع العام والجدول التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 201-2014.¹

الجدول رقم (3-01): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطبيعة القانونية

المجموع	م ص م التقليدية	م ص م العامة	م ص م الخاصة	الطبيعة السنوات
619072	-	557	618515	2010
659309	-	572	658737	2011
711832	-	557	711275	2012
777816	-	557	711259	2013
852053	-	542	851511	2014

المصدر: غدير أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 44.

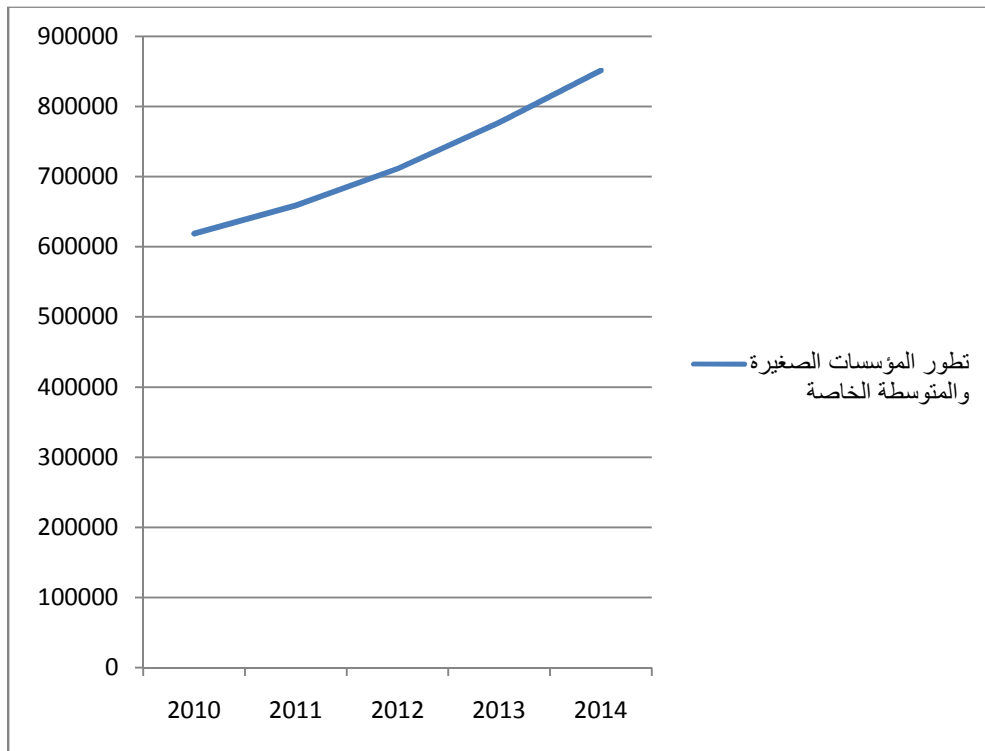
¹ - هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر في الجزائر، بسكرة، 2016 - 2017، ص 135.

التحليل:

من خلال الجدول يتضح لنا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تمثل الحصة الأعلى من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بمؤسسات القطاع العام وصناعات التقليدية، فهي تشكل 99 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الآونة الأخيرة حيث تراجعت حصيلة مؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة وذلك نتيجة لسياسة الخوصصة العامة أما بالنسبة للصناعات التقليدية فهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث ارتفعت بعد 2010 لتصل إلى 852653 سنة 2014 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الجزائر .

والمنحنى البياني الموالي يوضح التطور الحاصل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.

شكل رقم (03-01): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة.



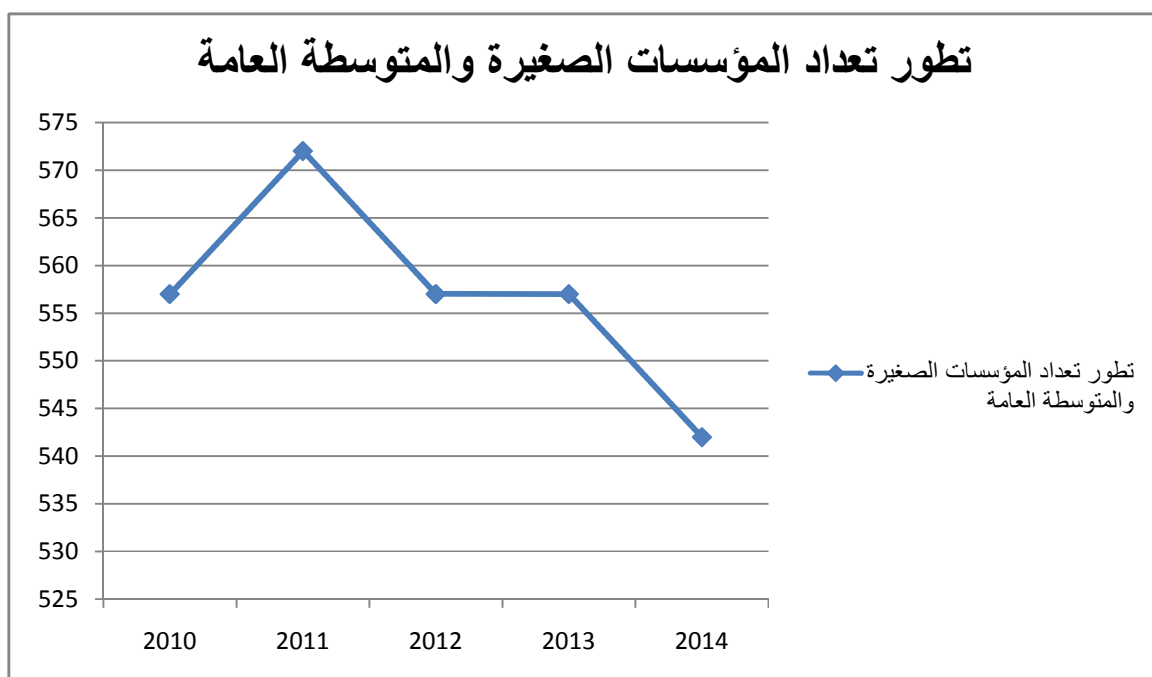
تحليل المنحنى:

يشهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا من سنة إلى أخرى وهذا من راء دعم الحكومة لأصحاب المشاريع لهذا القطاع وهذا ما نلاحظه من خلال المنحنى البياني أعلاه فقد كان

عدد هذه المؤسسات في نهاية 2010 حوالي 618515 وتزايد عددها من سنة لأخرى لكن بنسب متفاوتة ليصل عددها في نهاية سنة 2014 إلى 851511 مؤسسة صغيرة متوسطة خاصة .

والمنحنى البياني التالي يبين التغيرات الحاصلة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة من بداية 2010 إلى 2014.

شكل رقم: (02-03): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة



تحليل المنحنى 2:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة نسبة ضئيلة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة في الجزائر وهذا بنسبة تقدر بأقل من 1 % ونلاحظ بان هذه المؤسسات تشهد على العموم انخفاض في عددها من سنة إلى أخرى نتيجة شطب العديد منها وتحويلها إلى مؤسسات خاصة ففي سنة 2010 كان عددها 557 مؤسسة ليصل في سنة 2014 إلى 542 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

المطلب الثاني: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط

من خلال هذه الدراسة تبين لنا قطاعات النشاط المهنية في الاقتصاد الوطني بحيث يختلف توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من قطاع إلى آخر وهذا حسب النشاط الأكثر ممارسة وأهمية والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على قطاعات النشاط الاقتصادي وتطورها¹.

الجدول رقم: (03-02): توزيع م ص م الخاصة على قطاعات النشاط.

المجموع	الصيد البحري	المحروقات الطاقة والمناجم	الصناعة التحويلية	البناء والإشغال العمومية	الخدمات	القطاعات السنة
369319	3806	1870	61228	129762	172653	2010
373761	4006	1956	63890	135752	168157	2011
1028117	4277	2052	675517	142222	204049	2012
423414	4616	2259	37037	150910	228592	2013
299289	5038	2439	78108	159775	521629	2014

المصدر: غدير احمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-1017، ص 44.

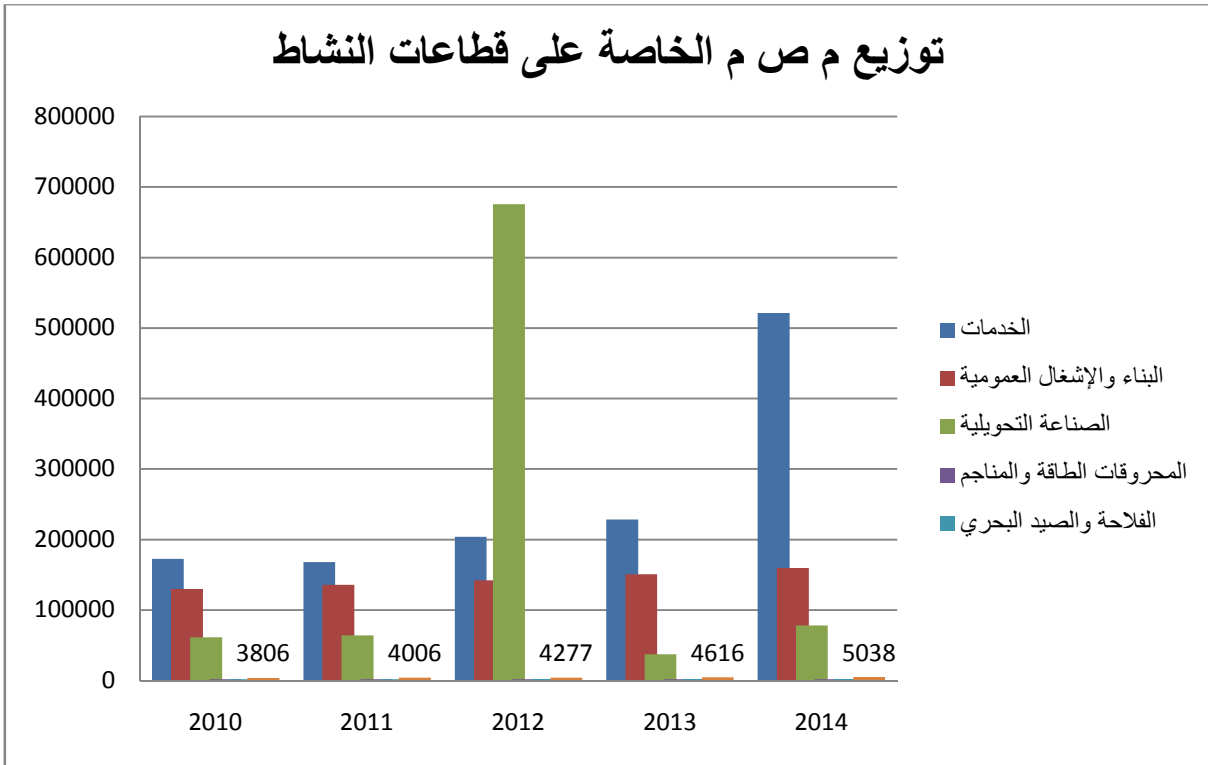
التحليل:

إن التطور الملحوظ في قطاع المؤسسات خلال السنوات رافقت تطور الأنشطة الاقتصادية حيث يتركز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 5 قطاعات إذ نلاحظ أن القطاع الذي يجلب اهتمام المستثمرين هو قطاع الخدمات وذلك بنسبة تتراوح بين 45 و 50% في معظم السنوات أي ما يقارب نصف العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم يليه قطاع البناء والإشغال العمومية بحوالي 34% ثم قطاع الصناعات التحويلية من 15 إلى 20% في الأخير نجد قطاع الفلاحة والصيد البحري وقطاع المحروقات و الطاقة والمناجم بنسبة تتراوح من 0.5 إلى 1%².

¹ - أحلام منصوري، آسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، نفس المرجع السابق.

² - أحلام منصوري، آسيا بن عمر، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ووسائل دعمها، مرجع سابق.

الشكل رقم (03-03): توزيع م ص م الخاصة على قطاعات النشاط



تحليل:

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن المؤسسات الصغيرة تتطور بشكل مستمر حيث يصاحب هذا الأخير تطور في النشاطات والمتمثلة في الخدمات، البناء والأشغال، الصناعة التحويلية، والزراعة والصيد البحري.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

الجدول رقم (03-03): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المجموع	الجنوب	الهضاب العليا	الشمال	الجهة
				السنوات
369319	37714	112335	219270	2010
391761	39951	119146	232644	2011
419517	42816	128316	248985	2012
459414	40517	102533	316364	2013
496989	43672	108912	344405	2014

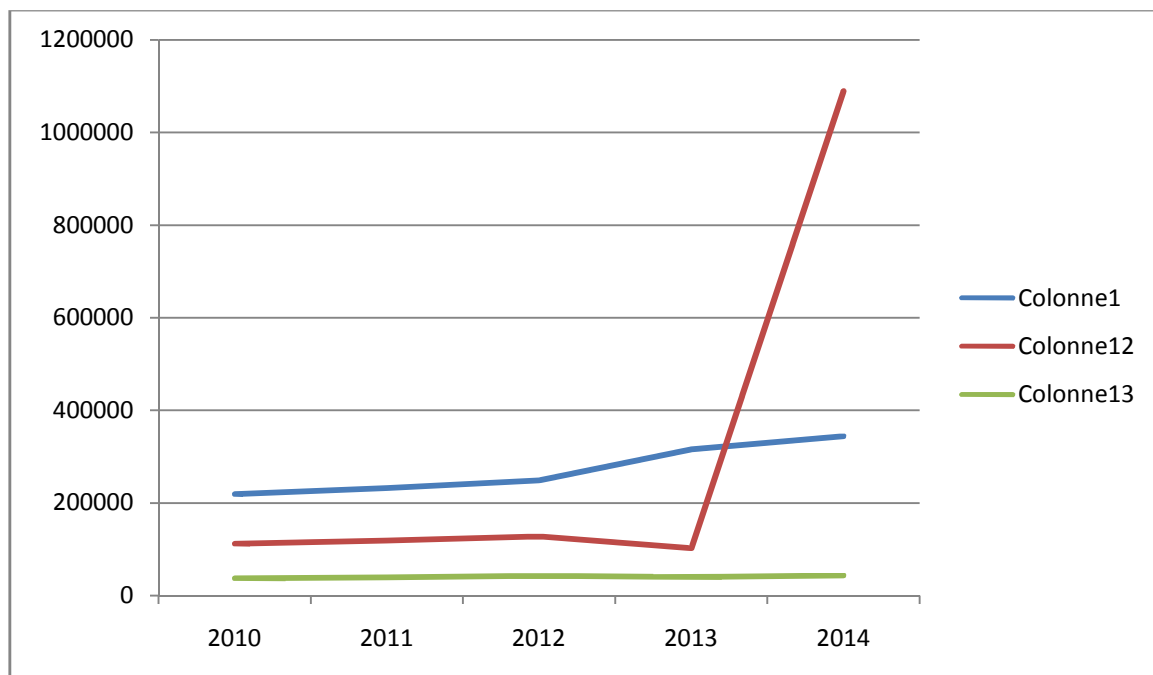
وزارة التنمية الصناعية وتشجيع الاستثمار، سلسلة دورية، عدد23، سداسي لسنة 2013، ص19.

تحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ عدم تساوي في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر التراب الوطني بحيث نجد معظمها تتمركز في المناطق الشمالية بنسبة كبيرة تقدر ب60% من إجمالي م ص م الخاصة وذلك نظرا لتوفر الشروط والمناخ المناسبين للعمل مع وفرة جميع الإمكانيات المتاحة بهذه المناطق وتليها منطقة الهضاب العليا بحوالي 22 مائة أما الجنوب تتمركز به نسبة تقارب 9% من م ص م وذلك راجع للظروف المناخية والطبيعية وقلة الإمكانيات على عكس المناطق الشمالية.¹

¹ - مريم والي، إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، 266 عدد، 19 ديسمبر 2014.

شكل رقم (3-04): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



تحليل:

من خلال المنحنى يتضح لنا إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمركز في المناطق الشمالية من الوطن بنسبة 59% حيث هي في تزايد مستمر في عددها من بداية 2010 إلى يومنا وتعتبر هذه الزيادة ثابتة أي غاية 2012 تقدر قيمة هذه الزيادة بـ 59.27 من مجموع م ص م أما جهة الهضاب العليا فتبقى ثابتة بنسبة 30.54% من مجموع م ص م وتمثل جهة الجنوب المرتبة الثالثة بمعدل 10% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: واقع قطاع الفلاحة والقطاع الصيدلاني في الجزائر

في ظل أزمة البترول سعت الجزائر إلى تنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات للحصول على نقد أجنبي ولتحقيق توازن اقتصادي في ميزان مدفوعاتها للتخلص من التبعية البترولية التي هي في الحقيقة أساس الاقتصاد الجزائري ومن أهم القطاعات التي يمكن للجزائر التفوق فيها نجد القطاع الفلاحي خاصة في تصدير التمور والقطاع الصيدلاني بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى كقطاع الزجاج وقطاع الجلود،

المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية.

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركزا هاما للدور الذي يلعبه من خلال مساهمة المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، كما يهدف هذا القطاع إلى تحقيق الأمن الغذائي بل انه يتوقع الوصول للاكتفاء الذاتي بالنسبة لجزء السلع الغذائية والسع إلى تحقيق الفائض للتصدير وتوفير العملة الصعبة للدولة.

وان ضرورة تنمية القطاع الفلاحي تضمن إمكانية المنافسة العالمية وان النهوض بالقطاع الفلاحي يعني مزيدا من الطلب على مخرجاته ومزيدا من الطلب على التصدير ومزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع:

1- الإنتاج الفلاحي في الجزائر:

يتميز الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالتنوع وذلك راجع لاختلاف الأقاليم ومناخ للمناطق الجغرافية، وينقسم إلى قسمين: الإنتاج الزراعي والحيواني والجدول التالي يمثل الإنتاج الفلاحي في الجزائر

الجدول رقم (03-04): الإنتاج الفلاحي في الجزائر¹.

الإنتاج الزراعي	النتاج الحيواني
القمح الصلب، القمح اللين، الشعير	اللحوم الحمراء
الشوفان	اللحوم البيضاء
البطاطس	الحليب
الطماطم	البيض
البقوليات	
الزيتون	
البرتقال	
العنب	
التمور	

المصدر: باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، 50.

2- صادرات التمور

يعد منتج التمور من بين أهم المنتجات الزراعية التي تملك الجزائر ميزة تنافسية فيه بحيث يساهم قطاع تصدير التمور في زيادة الصادرات الوطنية بشكل كبير

3- مشاكل ومعوقات تسويق التمور في الجزائر

لقد واجه تسويق التمور ومازال مجموعة من العوائق والمشاكل أدت إلى تذبذب الحصص التسويقية من عالم إلى آخر وانخفاض الكفاءة التسويقية رغم جهود الدولة المبذولة بهذا الخصوص ويمكن إجمال هذه العوائق فيما يلي:

4-عوائق التسويق:

- عوائق الداخلي:

¹ - بشاوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2014/2015، ص 75.

* قلة المخازن المناسبة لعملية تخزين التمور إلى حين تسويقها.

* احتكار الإنتاج من طرف فئة معينة تتوفر على إمكانيات مالية ومادية ما يجعلها تسيطر على السوق.

* كثرة عدد الوسطاء الذي يتميز أغلبهم بعدم الكفاءة.

* وسائل النقل مازالت بدائية وتقليدية وهذا يكون له أثر سلبي على القيمة.

-عوائق التسويق الخارجي:

* انخفاض كفاءة أجهزة التسويق الخارجي خاصة من حيث الدعاية مما يساهم في تخفيض الطلب الخارجي

على التمور.

* مشكلة التغليف حيث لا تتوفر أغلفة مناسبة لتصدير التمور.

* عدم اهتمام المصدرين بما فيه الكفاية بضرورة إنشاء أقسام خاصة بتسويق المنتجات وترويج الدعاية

الأزمة.

* النقص الحاد في المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية من حيث حجم الطلب¹.

¹ - سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة التنمية صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، دراسة واقع تسويق التمور الجزائرية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم السستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016، ص 270.

الجدول رقم (03-05): عدد المؤسسات الناشطة في النمر لسنة 2015¹

المصدرة	المؤسسات المنتجة			الولايات
	الصغيرة	المصغرة	المجموع	
-	1	5	6	ادرار
-	0	1	1	شلف
-	0	3	3	ألاغواط
-	0	2	2	أم البواقي
-	1	1	2	باتنة
2	2	2	4	بجاية
34	21	134	155	بسكرة
1	1	5	06	البليدة
-	1	1	2	البويرة
1	-	-	-	تلمسان
1	1	1	3	تيزي وزو
15	10	10	27	الجزائر
-	1	1	6	الجللفة
1	0	0	6	سطيف
-	0	0	1	سكيكدة
-	0	0	1	سيدي بلعباس

المصدر: سليمان دحو، مرجع سبق ذكره، ص 52.

تحليل:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تمرکز المؤسسات الناشطة في النمر في المناطق الجنوبية وذلك لتوفر المناخ المناسب للنمو النخيل.

¹ - بوعافية رشيد، عزاز صارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1990-2016، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة البويرة، العدد: 7 أفريل 2017، ص 14.

المطلب الثاني: واقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر وبعض القطاعات الأخرى

بلغ نمو القطاع الصيدلاني 17 % حيث أصبح يفرض نفسه كقيمة مضافة للاقتصاد الوطني تزامنا وسعي المؤسسات الناشطة فيه على تنميته والاستثمار والنجاح فيه قائم على مجموعة من الاعتبارات أهمها الاهتمام بالموارد البشرية.

ولقد حقق القطاع الصيدلاني قيمة مضافة بنسبة نمو هي الأعلى في المجال الصناعي منذ 8 سنوات كما تسعى الدولة لمساعدة الفاعلين الوطنيين لتطوير الصناعة الصيدلانية حيث دعت شركات الدواء الوطنية التي تتشكل أساسا من مؤسسات صغيرة ومتوسطة بالتفكير في الاندماج مع بعضها البعض لتكوين شركات كبيرة أو الاندماج مع شركة صيدال العمومية التي تفكر الحكومة إلى تحويلها لعملاق الإنتاج الدواء ورغم هذا فان هذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعيقها مجموعة من المشاكل

أولا: العوائق التي تواجه القطاع الصيدلاني:

- الفساد والاستغلال الوظيفي.
- الممارسات إلا أخلاقية التي تحدث في مختلف مراحل تداول الدواء.
- الفساد والاستغلال السلي لفقدان الغطاء القانوني وعدم وجود عقوبات لخرق القانون¹.

ثانيا: بعض القطاعات الأخرى

إن قطاع الزجاج والجلود من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني نظرا لما يتوفر عليه من خدمات وإمكانيات وهذا ما سنتطرق إليه بإيجاز.

أ- تعريف الزجاج وخواصه

1- تعريف الزجاج: يطلق على المواد الشفافة التي تشبه بنيتها نبية السوائل وصلابتها في الدرجة العادية من الحرارة تعادل درجة صلابة الأجسام الصلبة، كانت صناعة الزجاج في بادئ الأمر محدودة وغامضة فلقد كانت الأواني والقطع الزجاجية تعتبر مجوهرات وتحف زجاجية نادرة يمتلكها الأغنياء، وقد انتقلت صناعة لزجاج من مصر وسوريا و العراق إلى الدول الرومانية حيث ازدهرت في عهدها تلك الصناعة ثم انتقلت إلى البندقية ومنها فرنسا وألمانيا وإنجلترا.

¹ - جريدة المساء، واقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر، العدد 02، 11 ربيع الأول عام 1438 الموافق لـ 11 نوفمبر 2017.

2- خواص الزجاج:

- الشفافية: يمتاز الزجاج بشفافية صافية متجانسة تمر من خلالها جميع الأشعة الضوئية من فوق البنفسجية.
- القساوة: الزجاج جسم هش سريع التحطم لا يتغير شكله عند الضغط.
- مقاومة المواد الكيميائية: يقاوم الزجاج بشكل عام المحاليل الكيميائية عدا حمض الفلوريديك والمصهرات

3- استخدامات الزجاج:

- المصطلحات الزجاجية في الواجبات.
- الحوائط الزجاجية بدل النوافذ في صالات الألعاب وغيرها.
- استعمال الزجاج الملون للسيطرة على قوة الإضاءة الداخلية.
- استخدامه لصناعة الأثاث¹.

ب- قطاع الجلود:

تعتبر صناعة الجلود من الصناعات العريقة والمتجددة على مر العصور ولقد اكتسبت أهمية خاصة في كل مرحلة من مراحل تطور حياة الإنسان، تماشياً مع حاجياته واستخدامات هذه المادة المهمة، حيث كان استعمالها في الحياة البدائية محدوداً نظراً لسرعة تعفنهما وعلى مر القرون اهتدى الإنسان الدباغة واستعمال العديد من التقنيات للحفاظ على الجلد منها: المعالجة بالملح، الشب ... الخ أصبح اليوم جلود الحيوانات بإمكان جعلها أكثر مقاومة بسبب التقنيات الحديثة التي أدخلت عليها الشيء الذي مكن من استخدامها في بعض الصناعات مثل الأثاث، السفن وغيرها .

¹- الزجاج engineering، 12 يناير 2016.

أهمية قطاع الجلود:

- يعتبر قطاع الجلود من القطاعات المستهدفة بعملية الخوصصة في الجزائر، إضافة إلى الثار التي يخلفها هذا القطاع على العناصر الحيوية التالية:
- ميزان المدفوعات: العتناء به يساهم بشكل كبير في الناتج الوطني
- العمالة: التي تساهم في مستوى التوظيف وامتصاص البطالة.
- الاستثمار: الاهتمام بهذا القطاع يؤدي إلى زيادة الاستثمار في كثير من المشروعات المختلفة منها النسيج، الجلودية وبالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تنويع أنماط التسيير بهذا القطاع حيث يوجد تكامل اقتصادي بين القطاع العام والخاص¹.

¹ - شيخاوي عبد العزيز، دراسة أداء قطاع الجلود والأحذية في الجزائر خلال الفترة 1974 - 2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي قاصدي مرباح، ورقلة، جامعة، 2011 - 2012، ص 4.

المبحث الثالث: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2010-2017

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2010-2015 حسب الإحصائية المتوفرة.

المطلب الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة وذلك من خلال السياسات التي انتهجتها الجزائر من أجل دعمها وخلق الاستثمار، وهذا ما سنتطرق إليه في المطلب التالي.

الجدول رقم (03-06): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2015

التطور		عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السنوات
النسبة	العدد		
5.37	31579	619072	2010
6.49	40237	659309	2011
7.96	52523	711832	2012
9.26	65984	777816	2013
9.54	74237	852053	2014
9.68	82516	934569	2015

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعطيات ALGEX

من خلال تفحص مختلف أرقام هذا الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر ويرجع هذا إلى التطور البارز إلى السياسات المنتهجة والتي كانت تهدف إلى دعم خلق المؤسسات

والاستثمار، وفي هذا المجال قام البنك المركزي بإتباع سياسة ائتمانية توسيعية بمنح قروض لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأسعار منخفضة ابتداء من 2010 الأمر الذي شجع المتعاملين الاقتصاديين على الإقبال على مثل النوع من المؤسسات خصتا مع أهمية العامل التمويلي في العملية الاستثمارية.

المطلب الثاني: تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال 2015-2010

ارتفعت صادرات المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الآونة الأخيرة ارتفاعا ملحوظا خارج قطاع المحروقات، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (03-07): تطور صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2015-2010

السنوات	2010		2011		2012		2013		2014		2015	
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة
صادرات المؤسسات ص م من المحروقات	97.3	55527	97.2	71427	97.1	69804	96.9	62960	95.9	60304	94.5	35724
صادرات المؤسسات ص م خارج قطاع المحروقات	2.7	1526	2.8	2062	2.9	2062	3.1	2014	4.1	2582	5.5	2063
المجموع	100	57035	100	37498	100	71866	100	64974	100	62886	100	37787

المصدر: من إعداد لطالبتين اعتمادا على

CNIS .rapport annuel 2015.statistique de commerce extérieurs de l'Algérie.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الصادرات الغير نفطية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تجاوزت حاجز 2 مليار دولار أمريكي سنة 2010 حيث بقت إلى غاية 2015 والتي كانت تساوي 2.06 مليار دولار أمريكي أي بنسبة 5.5 بمائة من الصادرات وهذا راجع إلى الدعم الذي تستخدمه الدولة الجزائرية لهذه المؤسسات قصد تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات .

الجدول رقم (03-08): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال السنة 2013 - 2014

الصادرات مليون دولار أمريكي			المناطق الاقتصادية
تطور بالنسبة	2014	2013	
-1.83	40520	4127	دول الاتحاد الأوروبي
-14.15	10482	12210	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
-5.77	49	523	الدول الأوروبية الأخرى
-6.42	3005	3211	دول أمريكا الجنوبية
3.28	4851	4697	آسيا
-	-	-	اوقيانوسيا
-9.54	721	1958	الدول العربية
23.08	3248	2639	الدول المغاربية
-12.09	80	91	الدول الإفريقية
-3.11	62956	64974	المجموع

المصدر: الديوان الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNI

يتضح لنا من خلال الجدول أن صادرات الجزائر تتوزع على المناطق الجغرافية عبر العالم حيث تمثل دول الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر بنسبة 64.63 % بينما تبقى باقي الأقاليم لا تستقبل صادرات الجزائر إلا بنسبة ضعيفة جدا.

المطلب الثالث: تطور قيمة المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول 2016 مقارنة بالسداسي الأول 2017¹

لقد شهدت المنتجات المصدرة في الجزائر تحسنا من حيث التنمية والتنوع في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (03-09): قيمة المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول 2016 مقارنة بالسداسي الأول 2017

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المنتجات	السداسي الأول 2016	السداسي الأول 2017
مواد نصف مصنعة	782	786
مواد الغذائية	159	219
المواد الخام	50	40
منتجات التجهيزات الصناعي	29	40
مواد الاستهلاكية غير غذائية	10	11

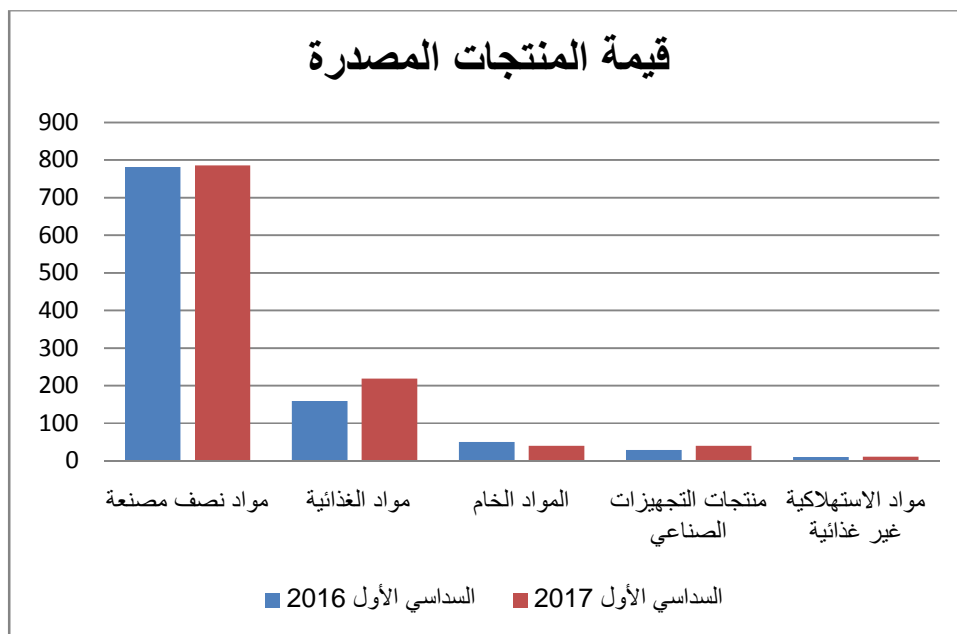
المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابعة للجمارك جويلية 2017

التحليل:

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع الصادرات بشكل كبير ليلغ 20.71 مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من 2017 مقابل 16.55 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2016 (+25.06%) حسب معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابعة للجمارك حيث بلغت حصة الصادرات خارج المحروقات هامشية 5.29% من الحجم للصادرات ببلغ 19.61 مليار دولار مقابل 15.53 مليار دولار برغم من ارتفاعها 6.93% مقارنة بنفس الفترة من 2016.

¹ - المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابعة للجمارك مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم (03-05): المنتجات المصدرة خلال السداسي الأول 64 مقارنة بالسداسي الأول 2017



التحليل:

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة المنتجات المصدرة في زيادة مستمرة من سنة 2016 إلى غاية 2017 وهذا راجع إلى إستراتيجية المنتجة من طرف الدولة في الاتجاه نحو مؤسسات صغيرة ومتوسطة كبديل فعال لقطاع المحروقات، وكذا الدعم المقدم من أجل تطوير هذه المؤسسات.

الجدول رقم (03-10): صادرات قطاع الزجاج

الرمز	نوعية الصادرات	صادرات 2012	صادرات 2013	صادرات 2014	صادرات 2015	صادرات 2016
7005	الزجاج المسطح، والأرض السطحية أو الزجاج المصقول، في صفائح، وإن كانت لها مواد ماصة	11960	14145	11868	9925	12121
7007	زجاج أمان، زجاج مقسى "مقسى"، مصفح، زجاج أمان (باستثناء عزل متعدد الجدران).	8832	8715	6261	3256	3934
7010	Carboys، زجاجات Flasles، الجرار، الأواني، قوارير، أمبولات وغيرها.	14	19	554	1	470
7008	وحدات إهانة متعددة الجدران من الزجاج والزجاج، من الأنواع المستخدمة في المائدة، المطبخ؛ مكتب، داخلي، ديكور أو أغراض مماثلة.	0	15	6	203	113
7013	المرايا الزجاجية، سواء كانت مستطيلة أو غير مزروعة، مرايا غير واضحة (باستثناء المرايا البصرية ...)	0	0	83	0	104
7009	الألياف الزجاجية بما فيها الصوف الزجاجي ومصنوعاته (باستثناء الصوف المعدني والمادة).	0	17	253	195	32
7019	أصناف من الزجاج، n، e، s.	0	0	14	0	20
7020	المريخ وغيرها من الفضلات والحردة من الزجاج، زجاج الكتلة.	0	1	0	0	0
7001	صفائح أو صفائح من الزجاج، وإن كانت ماصة للانعكاس أو غير عاكسة.	0	0	0	6	0
7006	- الكتل والألواح والطوب والمرمعات والبلاط وغيرها من مواد الضغط أو القوالب، الزجاج	0	2	3	0	0
7017	- الزجاج المختبرياً والصحياً والصيدلي سواء أكان الزجاج المضغوطاً والمقوبلاً	0	0	0	0	0

التحليل:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة قطاع الزجاج تساهم في الصادرات وبنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى، حيث ترتفع النسب في بغض المنتجات مثل الزجاج المسطح والزجاج المقسي، وهذا لكثرة استعمالاته والطلب عليه بينما تنعدم نسبة التصدير لبعض الأنواع الأخرى مثل الصفائح الزجاجية.

الجدول رقم (03-11): صادرات قطاع الصيدلاني

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	ملصق المنتج	الرمز
5555	2304	1719	2129	1557	843	1310	الأدوية التي تتكون من منتجات مختلطة أو غير مسبوقة للاستخدامات العلاجية أو الوقائية، تضع ...	3004
893	120	89	61	20	24	22	المستحضرات الصيدلانية ومنتجات المنتجات الفرعية	3006
377	0	7	115	193	60	0	الأدوية المكونة من مركبين أو أكثر مختلطين لجمعه الأغراض علاجية أو وقائية.	3003
315	65	69	1155	0	0	0	دم الإنسان ودم الحيوانات المحضرة للاستعمالات العلاجية الوقائية أو التشخيصية .antisera.	3002
0	0	0	0	0	0	0	الجففة والغدد وغيرها من الأجهزة للاستخدامات العلاجية العضوية، سواء كانت مستخلصة أم لا.	3001
0	0	0	14	18	4	0	الحشو، الشاش، الضمادات والكم، ه. ز، اللصقات اللاصقة التضميد، الكمادات، مشربة- tarde - خريطة - قائمة المنتجات	3005

التحليل:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن صادرات القطاع الصيدلاني يرتفع من سنة إلى أخرى في بعض المنتجات وهذا بفضل دعم الدولة لهذا القطاع وتطويره لما له من أهمية بينما تنخفض أو تنعدم كليا في بعض المنتجات الأخرى مثل أجهزة الاستخدامات العلاجية.

خلاصة الفصل:

رغم الاستراتيجيات المنتهجة من طرف الدولة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها نواة أساسية لتنمية أقتصادها إلا أنها لا تزال دون المستوى المنشود حيث لاحظنا أي اغلب هذه المؤسسات نشط في مجال الخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية، بينما يقل نشاطها في القطاع الصناعة لكن ورغم هذا إلا أن المؤسسات تساهم بشكل أو بأخر في التقليل من حدة البطالة. وعلي الجزائر تبني سياسة واضحة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المحركات الرئيسية لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، وهي تتميز بخصائص تجعلها تلعب دورا هام في التنمية المستدامة وذلك من خلال رفع مستويات التشغيل وبالتالي القضاء على البطالة مما يساعد في زيادة رفاهية أفراد المجتمع من جهة وتخفيض من نسبة البطالة من جهة أخرى .

وفي ظل التحولات الاقتصادية أصبح من الضروري على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبحث عن طرق من اجل ضمان بقائها، واستمرارها في الأسواق وهو ما جعلها تلجئ إلى تبني سياسة تدويل أنشطتها وذلك قصد الهروب من ضيق السوق المحلية بهدف تعزيز الصادرات الوطنية بمنتجات محلية، أي تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات أي تنويع العائدات من غير النفطية .

إذ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نشاط الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال ما تتميز به من خصائص ومميزات.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "المؤسسات الصغيرة مجموعة من الخصائص التي تأهلها للدفع بعجلة التنمية وبذلك تساهم في الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة وتحقيق الأهداف المرجوة"، **فرضية صحيحة** وهذا من خلال ما حققته من نتائج في البحث.

الفرضية الثانية: "مرت الأنظمة الاقتصادية بتحولات وتطورات عديدة خاصة في السنوات الأخيرة مما نتج عنها إبرام اتفاقيات وتعاقدات بين الدول والاتحادات الدولية وهو ما دفع بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة بانتهاج عملية تدويل أنشطتها للدخول في الأسواق الخارجية" **صحيحة نسبيا**، وهذا من خلال اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة 95% في صادراتها.

الفرضية الثالثة: " تلعب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دورا محوريا في إستراتيجية ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك بتنويع الإنتاج والمنتجات المصدرة" **صحيحة**، وهو ما أوضحته نتائج وإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات المختصة.

نتائج البحث:

بعد تحليلنا لموضوع البحث من مختلف جوانبه وفقا للإشكالية المطروحة وبعد تأكدنا من صحة الفرضيات المطروحة توصلنا إلى:

- هناك تداخل في المصطلحات المعرفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمؤسسات التي تعتبر صغيرة في الدول المتقدمة تعتبر مؤسسات كبيرة لدى الدول النامية بينما يعرفها المشرع الجزائري على أنها مؤسسة إنتاج سلع وخدمات تشغل من 1 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري.

- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص تجعلها النواة الرئيسية في موازنة اقتصاد الدولة ومقاومتها للهزات المفاجئة.

- انتهجت الدولة استراتيجيات عديدة من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في السوق الدولية والمنافسة لخلق قيمة مضافة والمحافظة على البقاء والاستمرارية.

- تعتبر سياسة تنمية الصادرات من أهم القضايا التي اهتمت بها الدول.

- عالم بهدف توفير النقد الأجنبي وهذا بكافة الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة.

- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من المجالات وهي تشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية. أهمها البناء والإشغال العمومية ومختلف الخدمات الصناعة والصيد البحري.

توصيات واقتراحات:

على ضوء ما تم طرحه من نتائج يمكن إبداء التوصيات التالية:

- التفكير في إنشاء مرصد لدراسات البحث والتطوير خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقع على عاتقه مهمة التوجيه والدعم المعلوماتي وإرساء ثقافة الاستثمار من جهة ولتمكين هذه المؤسسات من الاندماج وفق معايير التوقع السريع والدائم في الأسواق العالمية من جهة أخرى.

- تحسين مختلف السياسات المعتمدة لتنمية وتحديث القطاعات خارج المحروقات أي تنمية المنشآت وتطويرها النوعي حتى تصبح أكثر قدرة تنافسية وأكثر قدرة على خلق فرص عمل جديدة.

- تفعيل برامج تطوير ودعم التصدير خارج قطاع المحروقات عن طريق التخفيضات من الرسوم وغيرها.

أفاق البحث:

- كنتيجة لهذا الجهد المتواضع ورغم الصعوبات التي واجهتنا من تفرق في المراجع وتعدد المصطلحات التي تناولها الموضوع فان هذا البحث ليدعي الكمال ولكنه فتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة ستكمل جوانب هذا الموضوع لذلك نقترح بعض مواضيع التي نراها جديدة بان تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى.
- الصناعة الغذائية ودورها في تطوير وتسويق المنتجات الفلاحية ورفع الصادرات خارج المحروقات.
- تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل انهيار أسعار النفط.
- آليات تنمية القطاعات خارج المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. خبابة عبد الله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية تحقيق التنمية المستدامة، ب ط، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر 2013.
2. رضوان المحمود العمر، التسويق الدولي ب ط، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، بدون سنة النشر.
3. صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نضم التصدير والاستراتيجيات، الطبعة العاشرة، مكتبة عين شمس للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
4. ضياء مجيد، العولمة واقتصاد السوق الحرة، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، نشر 2005.
5. عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، ب ط، دار الجامعة، زكريا غنيم، الإبراهيمية، الإسكندرية، مصر، 2007.
6. عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ب ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
7. عبد المقصود نزيه، محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي جامعة الأزهر طنطا، مصر، 2006.
8. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، ب ط، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، 2005.
9. فريد النجار، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، ب.ط، دار الجامعة للنشر الإسكندرية، مصر، 2008.
10. فضيل فارس، التسويق الدولي، الطبعة الأولى، مطبعة الإخوة الموساك للنشر، الجزائر، 2010.
11. محمد عبد العظيم أبو النجا، التسويق الدولي، ب ط، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2014.
12. ميساء حبيب سليمان، سمير العبادي. المشروعات الصغيرة وأثارها التنموي، ب ط، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.
13. هاني حامد الضمور، التسويق الدولي، الطبعة الرابعة، عمان، 2007.

14. هایل عبد المولی طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012.

المذكرات والأطروحات:

1. بشاوش حمید، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للفترة 2000-2015، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2015/2014.

2. بن حمو عبد الله تدویل المؤسسات ص و م، مذكرة ماجستير، تخصص تسويق جامعة تلمسان 2010 – 2011.

3. بن عروس إیمان نجية، ترقية صادرات مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مذكرة ماستر، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، التسيير، 2014 – 2015.

4. روفية بقور، دور المؤسسات ص م في تطوير الاستثمار الوطني الجزائري، مذكرة الماستر في العلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016/2015.

5. سليمان دحو، التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة التنمية صادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، دراسة واقع تسويق التمور الجزائرية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2015.

6. سهيلة مداني، بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2012 – 2013.

7. شيخاوي عبد العزيز، دراسة أداء قطاع الجلود والأحذية في الجزائر خلال الفترة 1974 – 2007، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي قاصدي مرباح، ورقلة، جامعة، 2011 – 2012.

8. عبد الكريم الطيف، إشكالية تنمية مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الدول النامية مع دراسة حالتها في الجزائر-أطروحة دكتوراه، تخصص التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، 2013 2014.

9. غدير احمد سليمة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، في تسيير المؤسسة، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2007.

10. قدور جيلالي، دور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في إرساء التنمية الشاملة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بن خلدون، تيارت، 2016.
11. لعويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية صادرات، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013-2014.
12. مبطوش العلجة، دراسة قياسية لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الغرب العربي باستخدام نموذج الجاذبية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تمويل واستثمار، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014-2015.
13. ميدوني سيساني، تحليل اثر المخاطر القطرية على الجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أطروحة دكتوراه، علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2014 - 2015.
14. هالم سليمة، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد خيضر في الجزائر، بسكرة، 2016-2017.
15. يحي عبد القادر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة وهران 2011-2012.
16. يوسف قريشي، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

المجلات والملتقيات:

1. بغداد بنين، عبد الحق بو قفة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل، الملتقى الوطني واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات ص و م في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05 جوان 2013-06.
2. بن ريحة محمد، غمراني نريمان، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية، الملتقى الوطني الثاني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر 03، 2017.
3. بوشرف جيلالي، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات ص و م في بناء الاقتصاد، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، العدد 06، 2012.
4. بوعافية رشيد، عزاز صارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1990-2016، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة البويرة، العدد: 7 أبريل 2017.

5. بومدين اونان وآخرون، اثر الإصلاحات المصرفية والمالية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ملتقى بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان يومي 25/24، نوفمبر 2014.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 02- 12 ربيع الثاني عام 1438 هـ- 11 يناير سنة 2017.
7. جريدة المساء، واقع الصناعة الصيدلانية في الجزائر، العدد 02، 11 ربيع الأول عام 1438 الموافق لـ 11 نوفمبر 2017.
8. سدي علي، صадرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قراءة في بعض المقالات النظرية ولمعطيات التطبيقية، ملتقى الوطني الثاني حول الإصلاحات الاقتصادية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2010.
9. سمية طالب، دور المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، الملتقى الوطني البيئة المؤسساتية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الملحقة الجامعية مغني، سنة 2006.
10. شوقي الجباري، حمزة العوادي، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بين فرص نجاح ومخاطر الفشل، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية جامعة أم البواقي العدد4، 2013.
11. شوقي جباري، حمزة العوادي، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة استشرافية، مجلة الأكاديمية العربية في الدانيمارك، جامعة كوبنهاغن، الدانيمارك، العدد14، 2014.
12. مكيد علي وآخرون، مجلة اقتصادية شمال إفريقيا، مجلة عملية دورية متخصصة محكمة، العدد 4، 2006.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. firouzeh ghanatabadi ineternationalisation of small- and meium-sized entprises in iran .thesis doct0ra sweden 'business administration and social division of industrial marketing and e-commerce :luea university of technology ,.2005
2. katga heiskanen. internationalisa -ion.finnish small and mediem-sized .companies towards. this new eu member states in the bltic sea .region turku: elektronik publication, 2006.

القوانين والمراسيم:

1. مرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06 25 جانفي 2004.

المواقع الإلكترونية:

1. www.algex.dz/index.php?er.

الملخص

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث إنها تعتمد وبشكل شبه مطلق على الصادرات النفطية، وهذا ما جعل الجزائر تفكر في تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات بحيث وضعت برنامج مكون من مجموعة من السياسات والإجراءات على المستوى المالي والتجاري إضافة إلى تشجيع الصادرات لمؤسسات الوطنية وتحفيزها، ومن أهم المؤسسات التي أعطت الجزائر اهتماما كبيرا لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الكيان الاقتصادي الناشط والمحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، وهذا ما أثبتته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة وهو ما تسعى الجزائر أن تحققه عن طريق تدويل نشاط مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تدويل، العائد.

Abstract :

Algeria is one of the countries that suffer from unilateralism in exporting, as it relies almost exclusively on oil exports, which has made Algeria is considering developing its exports outside the hydrocarbon sector and has developed a programme consisting of a series of policies and procedures at the financial and commercial level, as well as Promotion and stimulation of exports to national institutions and one of the most important institutions for which Algeria has given great attention to small and medium-sized enterprises as an active economic entity and the main engine of economic development, which has been demonstrated by small and medium-sized enterprises in developed countries, which seeks Algeria to achieve through the internationalization of the activities of its small and medium-sized enterprises

Keywords: small and medium enterprises, internationalization, yield.